

بحث بعنوان

أثر الإستثمار العام على جودة القوائم المالية فى شركات القطاع الخاص

د. حسن رضوان محمد رضوان

مدرس بقسم المحاسبة بمعهد العبور العالى للإدارة

والحاسبات ونظم المعلومات

2019

مقدمة البحث :

تمتاز بيئة الاعمال بالتطور المستمر فى مختلف العمليات المالية الامر الذى أضفى عليها مستويات مرتفعة من التحدى والتعقيد كما أن الانهيارات المالية المفاجئة وعدم الالتزام بمعايير الاخلاق وقواعد السلوك المهني كان لها أثر مباشر فى إضعاف الثقة بالمحاسبة خاصة وإتهامها بأنها من أسباب نشوء هذه الازمات وذلك لقيام إدارة الشركات ذات الملكية الخاصة باختيار السياسات والبدائل المحاسبية التى تحقق لها دوافعها الخاصة مما يؤثر سلبا على جودة الأرباح ويؤدى الى اتخاذ قرارات غير سليمة لتركيزها على كمية الأرباح دون التركيز على جودتها .

لذا يهدف البحث الى هدف رئيسى وهو التعرف على مدى تأثير مساهمة المال العام فى الشركات ذات الملكية الخاصة المقيدة فى بورصة الاوراق المالية على جودة الارباح المحاسبية لهذه الشركات .

ومن أهم النتائج التى توصل اليها البحث هى أن هيكل الملكية فى الشركات الخاصة من أهم العوامل التى تؤثر على جودة الارباح فى هذه الشركات حيث يوجد أثر إيجابى لهيكل الملكية فى رأسمال الشركات الخاصة على إختيار السياسات المحاسبية فى ضوء مفهوم الحيطة والحذر المحاسبى الذى تتبناه مؤسسات وهيئات الملكية العامة بالإضافة الى أنه كلما زادت نسبة الملكية العامة فى رأسمال الشركات الخاصة كلما زاد مستوى جودة الارباح التى تتضمنها القوائم المالية لهذه الشركات وذلك نتيجة الدور الرقابى الذى يمكن أن تمارسه مؤسسات الملكية العامة داخل تلك الشركات سواء داخل الجمعية العامة للشركة أو داخل لجنة المراجعة .

مشكلة البحث:

إذا كانت القوانين والتشريعات والنظم المختلفة قد ألزمت إدارات الشركات المدرجة فى سوق الاوراق المالية بالأفصاح عن المعلومات المحاسبية التى يحتاج اليها مستخدمى تلك المعلومات وبخاصة الارباح المحاسبية والتى لايمكنهم الوصول اليها إلا من خلال القوائم المالية لتلك الشركات ومع ذلك يبقى هناك مجال لعدم تماثل المعلومات **information asymmetry** بين الادارة والاطراف الداخلية والخارجية لهذه الشركات حيث أثارت الأزمات المالية التى شهدتها الفترة السابقة الحاجة الى تغييرات

جذرية في التقرير المالي للشركات الخاصة من حيث جودة الارباح والذي وجهت له العديد من الاتهامات بأنه كان بمثابة وسيلة للمديرين لإخفاء المشاكل المالية عن مستخدمي المعلومات المحاسبية لذلك تتمثل مشكلة البحث في إمكانية إستغلال الادارة لعدم تماثل المعلومات بينها وبين مستخدمي المعلومات المحاسبية الداخليين والخارجيين للتأثير على جودة الارباح بحيث يتم تحويل الثروة من طرف الى آخر من خلال إختيار السياسات المحاسبية التي تحقق لها هذا الهدف .

بناءً على ما تقدم يحاول الباحث في هذه الدراسة تناول دور الملكية العامة كألية من أليات حوكمة الشركات في زيادة جودة الارباح المحاسبية في القوائم المالية المنشورة والخاصة بالشركات الخاصة وذلك للحد من الاثار السلبية لعدم تماثل المعلومات بين الادارة والاطراف الداخلية والخارجية في هذه الشركات المدرجة بسوق الاوراق المالية المصرية .

الدراسات السابقة :

هناك دراسات متعددة عرضت قياس جودة الارباح والعوامل المؤثرة فيها وكذلك دراسات عرضت طبيعة هيكل الملكية ومحدداته ويعرض الباحث أهم الدراسات السابقة التي تناولت كلا المجالين فيما يلي :

1- دراسة (2009) Katz : 1

عنوان البحث : هيكل الملكية وجودة الارباح

هدف الدراسة : هدفت هذه الدراسة الى استكشاف تأثير هيكل ملكية المنشأة في جودة الأرباح المحاسبية وأداء المنشأة طويل الأجل، من خلال التركيز على عينة مميزة من الشركات الأمريكية التي أتاحت بياناتها قبل عروض الأسهم وبعدها وتم التمييز بين الشركات التي لها رعاة والتي تكون ملكيتها وإدارتها من قبل بيوت استثمارية، والمنشآت التي ليس لها مثل هذه الخاصية.

نتائج البحث : وأظهرت نتائج الدراسة أن المنشآت التي لديها ضامن أو راع تكون الأرباح لديها أعلى جودة، وتكون ممارسات إدارة الأرباح لديها أقل، ويكون تقريرها المالي أكثر تحفظاً، قبل عروض الأسهم وبعدها .

2- دراسة (2010) Chau and Gary :2

عنوان البحث : درجة الإفصاح الاختياري ومستوى الملكية العائلية واستقلالية مجلس الإدارة
هدف البحث : قامت هذه الدراسة باختبار العلاقة بين درجة الإفصاح الاختياري ومستوى
الملكية العائلية واستقلالية مجلس الإدارة (بما يتضمن ذلك استقلالية رئيس مجلس الإدارة)
وبالتطبيق على عينة من 273 شركة مدرجة في بورصة Hong Kong.

نتائج البحث : أظهرت النتائج وجود انخفاض أو اعتدال في مستويات ، الملكية العائلية،
ووجود تأثير كبير لتقارب المصالح، وأن درجة أو مدى الإفصاح الاختياري منخفض نسبياً،
وكلما ازدادت الملكية العائلية (أكثر من 25 %) ازداد استحكام الإدارة، ويرتبط هذا مع وجود
درجة أعلى من الإفصاح الاختياري فضلاً عن ذلك، هناك علاقة بين تعيين رئيس مجلس إدارة
مستقل ومستوى الإفصاح الاختياري، كما أن تعيين رئيس مجلس إدارة مستقل يقلل من تأثير
الملكية العائلية في الإفصاح الاختياري .

3- دراسة على (2010) 3

عنوان البحث : العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي لحوكمة الشركات وجودة التقارير المالية
هدف البحث : هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بمبادئ حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية
وعلاقتها ببعض المفاهيم الأخرى المتمثلة في جودة الأرباح وكفاءة السوق المالي
، وإلى اختبار مدى وجود علاقة بين مستوى التطبيق الفعلي لحوكمة الشركات وجودة التقارير
المالية ، عن طريق القياس الكمي لمتغيرات الدراسة وقد تم قياس مستوى التطبيق الفعلي
لحوكمة الشركات بالجوانب المتعلقة بمجلس الإدارة التي تتمثل بالفصل بين منصب رئيس
مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي (المدير العام)، ونسبة الأعضاء المستقلين غير التنفيذيين فيه ،
والمؤهل العلمي والخبرة العملية لأعضائه، وعدد مرات اجتماعه، والجوانب المتعلقة
بلجنة المراجعة التي تتمثل في نسبة الأعضاء المستقلين غير التنفيذيين فيها ، والمؤهل العلمي
والخبرة العملية لأعضائها، وعدد مرات اجتماعها، وجانب واحد متعلق بلجنة المكافآت
والتعيينات والذي يتمثل في نسبة الأعضاء المستقلين غير التنفيذيين فيها. ولقياس جودة
التقارير المالية تم الاعتماد على مقياسين هما:

أ) الانحراف المعياري لعائد السهم السوقي حول موعد إعلان التقارير المالية.

ب) مدى ممارسة الشركة لإدارة الأرباح.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار بيانات 30 شركة من الشركات المدرجة في البورصة وقد تم الاعتماد - للأوراق المالية في القطاعين المصرفي والصناعي خلال الفترة (2006 على نموذج الانحدار البسيط لتحديد مدى وجود هذه العلاقة.

نتائج البحث : وقد أظهرت الاختبارات الإحصائية وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأعضاء المستقلين غير التنفيذيين في مجلس الإدارة ، وعدد مرات اجتماع مجلس الإدارة ، وعدد مرات اجتماع لجنة المراجعة وبين جودة التقارير المالية، أما الجوانب الأخرى المتعلقة بحوكمة الشركات فلم تدل الاختبارات الإحصائية على وجود علاقة بينها وبين جودة التقارير المالية.

وانطلاقاً من النتائج السابقة يوصي الباحث بضرورة قيام الجهات المشرفة على القطاع الصناعي كوزارة الصناعة والتجارة، بدور رقابي يساهم في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على هذه الشركات وذلك على غرار دور البنك المركزي في القطاع المصرفي كما يوصي الباحث بالعمل على إيجاد آليات لتعزيز الفصل بين الملكية والإدارة و استصدار التشريعات المناسبة لرفع كفاءة السوق المالي الذي ينعكس بالتالي على رفع مستوى تطبيق حوكمة الشركات، وحث الهيئات ذات الصلة بالسوق المالي على استصدار تعليمات لحوكمة الشركات أكثر إلزاماً وتشجيع هذا الالتزام عن طريق استحداث تصنيف دوري للشركات يبين مدى التزامه بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات ، وأن يكون هذا التصنيف بمتناول يد جميع الأطراف ذات العلاقة.

4- دراسة سوزي ومأمون ومحمد (2011) 4

عنوان البحث : أثر جودة الأرباح المحاسبية في تكلفة حقوق الملكية طبقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية

هدف البحث : هدفت الدراسة الى إيضاح أهمية المعلومات المحاسبية والآثار الاقتصادية الناجمة عن نوعية وخصائص تلك المعلومات، والتعرف على أثر خصائص الأرباح المحاسبية (جودتها) على تكلفة رأس المال، من حيث تكلفة حقوق الملكية للشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان وتفترض الدراسة أن جودة الأرباح المحاسبية تؤدي إلى تحقيق منافع اقتصادية على شكل تخفيض تكلفة حقوق الملكية من خلال تخفيض مخاطرة المعلومات.

وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من (78) شركة، منها (51) شركة صناعية و (27) شركة خدمية، خلال الفترة من عام 1993 وحتى عام 2007 وبلغ عدد المشاهدات المستخدمة في اختبار العلاقة 422 مشاهدة وبلغ عدد المشاهدات المستخدمة في احتساب صفات الأرباح

المحاسبية 886 مشاهدة وقد استخدمت الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وبناءً على معايير الإبلاغ المالي الدولية، في قياس جودة الأرباح المحاسبية وأثرها في تكلفة رأس المال. نتائج البحث : وتوصلت الدراسة إلى ما يدعم وجود أثر لجودة الأرباح المحاسبية على نحوٍ عام في تكلفة حقوق الملكية، ووجود أثر لصفات الأرباح المحاسبية على نحوٍ منفرد في تكلفة حقوق الملكية علمًا بأن أثر بعد ملاءمة الأرباح المحاسبية كان أعلى من أثر بعد موثوقية الأرباح المحاسبية في تكلفة حقوق الملكية وكان للتحفظ المحاسبي أثر ضعيف في تكلفة حقوق الملكية وبتقسيم صفات الأرباح المحاسبية .

5- دراسة سمية (2012) 5

عنوان البحث : أثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هدف البحث : يحاول هذا البحث معرفة أثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تهدف الدراسة إلى محاولة بناء نموذج تجريبي يقيس العلاقة بين مختلف القرارات المالية والهيكل المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ولتحقيق هذا الغرض قمنا بإجراء دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دراسة تأثير الهيكل المالي على القرارات المالية للمؤسسات عينة الدراسة. نتائج البحث : وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية بين الاستدانة وقرار الاستثمار، بينما قرار التوزيع يفقد معناه في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

6- لدراسة : على يوسف (2012) 6

عنوان البحث : أثر محددات هيكل ملكية المنشأة في تحفظ التقارير المالية "دراسة تطبيقية" هدف البحث : يهدف هذا البحث إلى اختبار أثر هيكل ملكية المنشأة في تحفظ التقارير المالية إذ تحدد تحليلات الوكالة طبيعة الاختيار الإداري للسياسات المحاسبية في إطار الآثار الاقتصادية لهذه السياسات كما يشكل التحفظ المحاسبي أحد المبادئ المحاسبية التي تحدد خصائص المعلومات المحاسبية المقدمة، ودورها في اتخاذ القرارات من قبل مختلف الأطراف ذات الصلة بالمنشأة.

من أجل ذلك، قُسم البحث إلى جزأين: نظري وتطبيقي في الجزء النظري عرض الباحث التحفظ المحاسبي لعناصر التقارير المالية من خلال دراسة مفهوم التحفظ ودوافعه، وطبيعة قياسه في إطار الدراسات المحاسبية في مجال أسواق المال، مع التمييز بين مقاييس تعتمد على عناصر قائمة الدخل، وأخرى تعتمد على عناصر الميزانية الختامية كما ناقش الباحث في الجزء النظري

محددات هيكل ملكية المنشأة وذلك من خلال دراسة هيكل الملكية الإدارية وتشتمت الملكية أو تركزاها بين مجموعات من المستثمرين والملكية العائلية ما الجزء التطبيقي للبحث فجرى من خلال التطبيق على عينة مكونة من 24 شركة من الشركات النشطة في سوق الأوراق المالية المصري.

نتائج البحث : أظهرت النتائج اتساقاً مع الفرضية القائلة: إن زيادة نسبة الملكية الإدارية تترافق مع تقارب المصالح بين الإدارة وحملة الأسهم من خارج الإدارة، فكلما ازدادت نسبة الملكية الإدارية ازداد عدم التماثل في الاعتراف بين الأبناء السارة والأبناء غير السارة. كما أن لتشتمت الملكية تأثيراً إيجابياً في اختيار السياسات المحاسبية المتحفظة، ولكن هذا التأثير هو أقل من تأثير نسبة الملكية الإدارية بالمقابل لم تظهر نتائج الدراسة تأييداً للفرض القائلة: إن الملكية العائلية تدفع لاختيار سياسات محاسبية متحفظة، إذ إن تأثير الملكية العائلية (الفرض الثالث) يكون من خلال تخفيض عدم التماثل في الاعتراف بكل من الأبناء السارة والأبناء غير السارة .

7- دراسة (2013) Anis JARBOUI 7

عنوان الدراسة : دراسة تجريبية للعلاقة بين مجلس الإدارة وهيكل راس المال و التحفظ المحاسبى

هدف الدراسة : هدفت هذه الدراسة الى فحص العلاقة بين حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبى من خلال اعتماد نموذج البحث على إختبار مجموعة من الشركات الفرنسية خلال السنوات 2007- 2011 وتتوقع الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين أليات حوكمة الشركات وتحقيق مستوى على من التحفظ المحاسبى وقد أظهرت الاختبارات أن التحفظ المحاسبى يعتمد بصفة خاصة على كفاءة مجلس الإدارة وإدارة حقوق الملكية وجودة المراجعة .

نتائج البحث : توصلت الدراسة الى نتيجة مفادها أنه إذا تم توظيف أليات حوكمة الشركات توظيفاً جيداً فإنه بالتبعية يزيد مستوى التحفظ المحاسبى فى هذه الشركات وقد أثبتت هذه الدراسة أن هناك مجموعة من أليات حوكمة الشركات ذات التأثير الهام على جودة القوائم المالية ومستوى التحفظ المحاسبى منها :

- إستقلال مجلس الإدارة
- حجم مجلس الإدارة
- فصل إختصاصات الرئيس التنفيذى (المدير العام) عن رئيس مجلس الإدارة

وأيضاً إنتهت هذه الدراسة الى أن من الأهمية أن يقوم واضعى المعايير المحاسبية وقانون بورصة الارواق المالية فى العمل على تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الادارة وبين مستخدمى القوائم المالية .

8- دراسة (2014) Mohammad Alipour⁸

عنوان الدراسة : تحليل جودة الارباح فى الشركات العامة والخاصة
هدف البحث : هدفت هذه الدراسة الى مقارنة جودة الارباح المحققة فى الشركات العامة والشركات الخاصة المدرجة فى بورصة الارواق المالية والتعرف على الشركات التى تحقق جودة فى أرباحها بدرجة أعلى والتعرف على مدى التلاعب فى الارباح فى الشركات العامة ومدى التلاعب فى الارباح فى الشركات الخاصة وكذلك بيان الاسباب التى تؤدى الى زيادة إدارة الارباح فى اى من النوعين من الشركات العامة أو الخاصة .
نتائج الدراسة : أظهرت الدراسة أن حماية المستثمر ومناسبة هيكل الإدارة هي من أهم العوامل التى يقوم عليها قرارات التعويض والتمويل حيث أن تحسين الهيكل الإدارى للشركات يؤدى الى تحسين المساءلة كما إنتهى الى أن الحكم على جودة الارباح فى الشركات يقوم على إفتراض أساسى وهو أن الملكية تعتبر أحد المحددات الأساسية لتحديد نوعية الارباح وقد أوضحت النتائج أيضاً أن هناك إختلاف بين الشركات العامة والخاصة من حيث جودة الارباح المحققة فى كل منهما وقد اكدت الدراسة أن لحوكمة الشركات أثر إيجابى على جودة الارباح وكذلك الملكية على تحسين المساءلة .

من خلال استعراض الدراسات السابقة يلاحظ أنها ركزت على النقاط الآتية :

1. تأثير الملكية العائلية فى الإفصاح الاختياري المالى .
2. علاقة التحفظ المحاسبى وجودة قياس الارباح وجودة القوائم المالية .
3. بيان أثر الهيكل المالى على القرارات المالية فى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،.
4. العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي لحوكمة الشركات وجودة التقارير المالية
5. التعرف على أثر خصائص الأرباح المحاسبية (جودتها) على تكلفة رأس المال
6. مقارنة جودة الارباح المحققة فى الشركات العامة والشركات الخاصة
7. اختبار أثر هيكل ملكية المنشأة فى تحفظ التقارير المالية

ولكنها لم تتطرق الى إختبار العلاقة بين إستثمار المال العام فى رأسمال الشركات الخاصة وجودة الأرباح لما له أهمية كبيرة لمستخدمى القوائم المالية على إختلافهم وهذا هو موضوع البحث .

هدف البحث :

يهدف هذا البحث الى هدف رئيسى وهو التعرف على مدى تاثير الملكية العامة فى الشركات الخاصة المدرجة فى بورصة الأوراق المالية على جودة الأرباح المحاسبية لهذه الشركات وينبثق من هذا الهدف الرئيسى مجموعة من الاهداف الفرعية والتي تتمثل فى :

1- التعرف على خصائص هيكل الملكية ومحدداته وأثره على فى عملية إختيار السياسات المحاسبية .

2- التعرف على أثر الملكية العامة فى رأسمال الشركات الخاصة المدرجة فى سوق الأوراق المالية على جودة الأرباح المحاسبية .

3- بيان أثر الملكية العامة فى رأسمال الشركات الخاصة المدرجة فى سوق الأوراق المالية على القرارات الإستثمارية .

أهمية البحث :

تتبع أهمية البحث من أهمية الدور الذي يلعبه إستثمار المال العام فى رأسمال الشركات ذات الملكية الخاصة المدرجة بسوق الأوراق المالية فى الحد من قدرة إدارة هذه الشركات ذات الملكية الخاصة على إختيار السياسات والبدائل المحاسبية التي تحقق لها دوافعها الخاصة بالإضافة الى الحد من الآثار السلبية للشائعات والمضاربات التي تسيطر على تصرفات المستثمرين الافراد مما يؤثر سلبا على جودة الأرباح المحاسبية ويؤدى الى اتخاذ قرارات غير سليمة لتركيزها على كمية الأرباح دون التركيز على جودتها .

علاوة على قدرة إستثمار المال العام على تحقيق الرقابة الفعالة على إدارة الشركات ذات الملكية الخاصة سيكون له أبلغ الأثر على الحد من قدرة هذه الادارة على إدارة الأرباح ورفع مستوى جودة الأرباح بهذه الشركات مما سيكون له مردود إيجابى على الاسوق المالية من حيث جعلها أسواق نشطة وجاذبة للمستثمرين .

كما أنه ليس من شكك فى أهمية موضوع إستثمار المال العام فى الشركات ذات الملكية الخاصة والذي حظى باهتمام بالغ خصوصا فى الفترة الأخيرة فى الدول الغربية فى أعقاب إنهيار عدد من الشركات العملاقة نتيجة بعض الممارسات التي تمثل خروجاً على مفهوم الحيطة والحذر

المحاسبى ، وذلك على عكس الحال فى فى جمهورية مصر العربية التى لم يحظ فيها هذا الموضوع بنفس القدر من الإهتمام علاوة على عدم تعرض معظم الدراسات لموضوع العلاقة بين إستثمار المال العام فى الشركات ذات الملكية الخاصة وجودة الأرباح بصورة مباشرة وهو ما يحاول الباحث لقيام به فى الدراسة الحالية .

منهج البحث :

إعتمد الباحث على المنهج الاستقرائى بخطواته المتتابعة بداية من ملاحظة وجود ظاهرة عدم جودة الأرباح المحاسبية لشريحة من هذه الشركات الخاصة وما يترتب على ذلك من آثار سلبية تلقى بظلالها على القرارات الاستثمارية وذلك من خلال تقديم إطارا نظريا يتناول فيه مفهوم الملكية العامة كألية من أليات حوكمة الشركات و دور المال العام فى زيادة جودة الأرباح المحاسبية بهدف صياغة الفرض الإختباري للدراسة بشأن تأثير الملكية العامة فى الشركات الخاصة على جودة الأرباح المحاسبية ويعقب تقديم هذا الإطار النظرى قيام الباحث بإختبار هذا الفرض الإختبارى إحصائيا من خلال دراسة ميدانية على عينة من الشركات التى تتداول أسهمها فى سوق الأوراق المالية فى مصر ..

فروض البحث :

الفرض الاول : هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين زيادة الملكية العامة فى ملكية الشركات الخاصة وجودة الأرباح المحاسبية لهذه الشركات .

الفرض الثانى : هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تشتت هيكل الملكية فى الشركات الخاصة وجودة الأرباح فى هذه الشركات .

خطة البحث :

أولا : أثر محددات الملكية فى الشركات الخاصة على إختيار السياسات المحاسبية .

ثانيا : دور الملكية العامة فى رأسمال الشركات الخاصة فى تحسين جودة الأرباح المحاسبية.

ثالثا : الدراسة الميدانية

رابعا: النتائج والتوصيات

أولاً : أثر محددات الملكية فى الشركات الخاصة على إختيار السياسات المحاسبية

مقدمة :

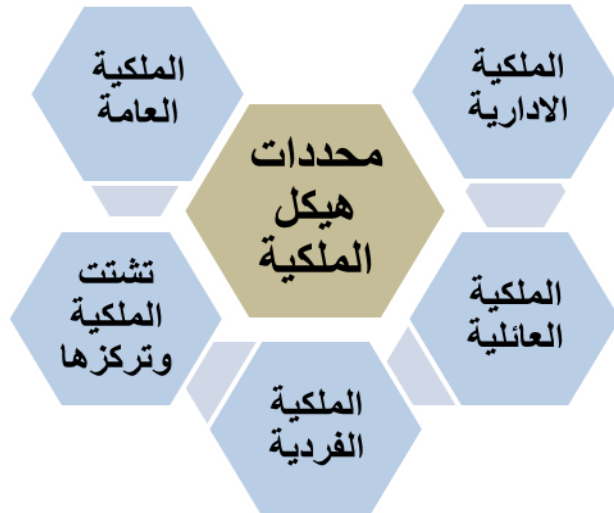
تساعد محددات هيكل ملكية الشركات الخاصة فى تفسير طبيعة الاختيارات المحاسبية من قبل الإدارة حيث يتركز هذا المجال على تحليلات مدخل الوكالة واختلاف المصالح وتعارضها بين الأطراف ذات الصلة بهذه الشركات ولاسيما الإدارة وحملة الأسهم والدائنين. ويتم اختيار السياسات المحاسبية من جانب إدارة هذه الشركات لتحقيق أهداف معينة للإدارة، وتحدث عندما يستخدم المديرون المرونة المتاحة لهم للاختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية ، وكذلك حالات التقدير والحكم الشخصي لبعض البنود الظاهرة فى التقارير المالية لهيكل الصفقات ، لتعديل التقارير المالية ، سواء أكانت لتضليل بعض أصحاب المصلحة حول الأداء الاقتصادي للوحدة الاقتصادية، أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية الواردة بالتقارير "واستناداً للتعريفات السابقة يمكننا الاستنتاج بانها تتم من خلال ممارسات متعمدة تتبعها الإدارة عند اعداد وعرض التقارير المالية للشركة مستغلة المرونة المحاسبية و السلطة التقديرية الممنوحة لها لتقدير بعض عناصر التقارير المالية بقصد التأثير على ارباح الشركة اما بالزيادة او بالنقصان.

(1) أثر محددات هيكل الملكية فى تفسير طبيعة الاختيارات المحاسبية

لقد استخدمت الدراسات البحثية عدة بدائل لقياس محددات هيكل الملكية، ويوضح الشكل رقم

(1) خمسة منها اتساقاً مع طبيعة المشكلة البحثية وفروض البحث وهى:

شكل رقم (1)



وسوف نتناول كل منها فيما يلي :

1- الملكية الادارية

يقصد بهيكل الملكية الإدارية مقدار أو نسبة حصة الإدارة في الملكية، أو بشكل آخر هل يتولى بعض المساهمين أو جزء منهم مسؤوليات ومهام الإدارة التنفيذية؟. فالموضوع يدخل في قضايا مشكلات الوكالة وانفصال الملكية عن الإدارة، فالوكالة كما عرفت أديبات المدخل الإيجابي ترجع بشكل أساسي إلى اللذين عرفا الوكالة بأنها "عقد يرتبط وفقاً له شخص أو أكثر (الموكل) مع شخص آخر (الوكيل) لأداء خدمة ما لمصلحته والذي يتضمن تفويض بعض صلاحيات اتخاذ القرار للوكيل (9) .

فنقطة الانطلاق إذاً في تحليلات الوكالة هو انفصال الإدارة عن الملكية، بحيث ينظر إلى الإدارة بوصفها جهة مهنية مستقلة تتولى إدارة المنشأة بما يحقق مصالح أصحابها، ويبحث حملة الأسهم عن الطرائق الأكثر فعالية للإشراف على الإدارة، لضمان أن هذه الإدارة ستعمل أو تتخذ القرارات التي تصب في مصلحتهم حيث تؤثر حصة أو نسبة حصة الإدارة في الملكية في اختيارها للسياسات والطرق المحاسبية المتحفظة في إطار دوافع الاختيار الإداري للسياسات المحاسبية التي يمكن أن تؤثر في تكاليف الوكالة بطريقتين (10) :

1- تأثر تقارب المصالح : إن وجود إدارة تتمتع بحصة ملكية مرتفعة ونفوذ مهم، يحدث تقارب للمصالح مع حملة الأسهم الخارجيين. وهنا لا يتخذ المستثمرون الملاك قرارات تحقق منافع خاصة لهم، نظراً إلى أنهم سيتحملون عواقب سلوكهم الذي لن يؤدي إلى تعظيم قيمة المنشأة. بالمقابل إذا كان للإدارة حصة ملكية منخفضة ستكون دوافعها ضعيفة للعمل بما يحقق مصالح حملة الأسهم الخارجيين، ومن ثم، وفي هذه الحالة يتوقع أن يؤدي تأثير اختلاف المصالح إلى وجود تكاليف وكالة أكبر. وقد أظهرت نتائج الدراسات أنه عندما تكون الإدارة تملك 10 % من حقوق الملكية فإن مصالحتها تتقارب مع مصالح حملة الأسهم الآخرين .

2- تأثير تحكم الإدارة : يزداد نفوذ الإدارة مع زيادة حصتها في الملكية، ومن ثم يكون لديها مجال أوسع للعمل بشكل نفعي واتخاذ القرارات واختيار السياسات المحاسبية التي تحقق مصالحها (11) .

3- تركيز الملكية وتشتتها :

يشير تركيز الملكية وتشتتها Concentration إلى توزيع الملكية بين مجموعات المستثمرين فقد تمتلك مجموعة أو عدة مجموعات جزءاً مرتفعاً من الملكية؛ مما يجعلها في موقف قوي مقابل الأقلية من حملة الأسهم وقد يكون تركيز الملكية بيد منشأة أو منشآت أو بنوك أو مستثمر فرد أو عائلة محددة، ولهذا الأمر خصوصيته في الاقتصاديات الناشئة إذ تتسم الاقتصاديات الناشئة مقارنة بالاقتصاديات المتطورة بتركز الملكية، خاصة منها الملكية العائلية. (12)

وهنا يتولى الأكثرية الرقابة والتحكم بالقرارات الأساسية للمنشأة، مما يؤدي إلى وضع تفسيرات مشكلات الوكالة بين الأصيل والموكل في الدول النامية، من خلال بحث العلاقة بين الأكثرية (التي تتركز الملكية بيدها) والأقلية الباقية من حملة الأسهم، في حين يكون التركيز في الدول المتطورة على علاقة الإدارة مع حملة الأسهم، إذ يستفيد المديرون من تلك العلاقات القوية في فرض الاستراتيجيات التي تحقق أهداف العائلة، وتحدد أبعاد السيطرة العائلية بعدد من المتغيرات مثل: الانتساب للعائلة ودخول العائلة في مجلس الإدارة وإدارة المنشأة. (13)

4- الملكية العامة (استثمار المال العام)

يعتبر هيكل الملكية وبخاصة الملكية العامة من الآليات الهامة لحوكمة الشركات والتي يمكن أن تلعب دوراً هاماً في الرقابة على سلوك الإدارة التنفيذية للشركة والحد من قدرتها على القيام بالتصرفات الإنتهازية من خلال تبنى أساليب إدارة الأرباح ، ومن ثم يمكن أن تزيد من درجة جودة الأرباح في القوائم المالية.

فالحق أن مؤسسات الإستثمار (البنوك ، شركات التأمين ، صناديق الإستثمار ،صناديق المعاشات وغيرها) بوسعها أن تلعب دوراً أساسياً في حوكمة الشركات والرقابة على سلوك الإدارة بما يترتب عليه زيادة جودة القوائم المالية المنشورة لتك الشركات مقارنة مع المستثمرين الأفراد وذلك لثلاثة أسباب على الأقل أولهما :

1- أن ضخامة حجم الإستثمار الذي تقوم به تلك المؤسسات وكذا ضخامة المسؤولية الملقاه على عاتقها يعد دافعا هاماً لتك المؤسسات نحو ممارسة دور رقابي فاعل على الشركات التي يستثمرون أموالهم فيها سواء من خلال التدخل المباشر أو من خلال السعى نحو تفعيل آليات حوكمة الشركات .

2- أنه برغم إعتداد هذه المؤسسات على عدد كبير من مصادر المعلومات عن الشركات في تخطيط وتقييم إستثماراته إلا أن القوائم المالية المنشورة للشركات تقع في القلب من هذه المصادر وهو ما يزيد من رغبة هذه المؤسسات في قيام الشركات بإعداد قوائم مالية أكثر

جودة وهو ما يؤدي إلى الحد من ممارسات المحاسبة إدارة الأرباح التي قد تتبناها الإدارة عند إعداد تلك القوائم ومن زيادة مستوى جودة الأرباح بالقوائم المالية للشركات الخاصة كما أن إمتلاك هذه المؤسسات لقدرات فنية عالية تمكنها من تفسير وتحليل معلومات القوائم المالية بكفاءة أعلى وتكلفة أقل من المستثمرين الأفراد بالإضافة إلى قدرتها على تجميع وتحليل كم كبير من المعلومات عن الشركة من مصادر أخرى بخلاف القوائم المالية ، وهو ما يمكنها من أن تلعب دورا هاما في حوكمة الشركات من خلال تخفيض حالة عدم تماثل المعلومات بين إدارة الشركة والمستثمرين في السوق وهي تلك الحالة التي تستغلها إدارة الشركة في تحقيق مصالحها الشخصية على حساب مصالح الأطراف الأخرى في الشركة . (14)

5- الملكية الفردية :

ورغم أن هناك مستثمرين أفراد بحجم شركات إلا أن الطابع العام الذي يغلب على سلوكياتهم وتصرفاتهم يبقى فرديا حيث يستندون في قراراتهم إلى قدر ضئيل من المعلومات ، يتأثرون كثيرا بالشائعات ، كما تنحصر أهداف معظمهم في المضاربة على أمل الحصول على عائد أو ربح سريع من إستثماراتهم في الأوراق المالية وهو ما يزيد من دوافع إدارة الشركة نحو خداعهم من خلال زيادة الربح المحاسبي المنشور في القوائم المالية نتيجة ما تتبعه من أساليب إدارة الأرباح وهو الأمر الذي يعنى فى النهاية إنخفاض جودة الأرباح فى القوائم المالية المنشورة ويزداد هذا الأمر بطبيعة الحال مع ضعف الدور الرقابي الذي يمكن أن يمارسه الملاك (المستثمرين) فى الشركة كنتيجة طبيعية لإنتشار الإستثمار الفردي على حساب إستثمار المال العام فى الشركات الخاصة .

(2) السياسات المحاسبية التي تؤثر على جودة الأرباح:

إن التأثير على جودة الأرباح فى الشركات الخاصة يتم من خلال اختيار للسياسات المحاسبية من جانب إدارة هذه الشركات لتحقيق أهداف معينة للإدارة، وتحدث عندما يستخدم المديرون المرونة المتاحة لهم للاختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية ، وكذلك حالات التقدير والحكم الشخصي لبعض البنود الظاهرة في التقارير المالية لهيكل الصفقات ، لتعديل التقارير المالية ، سواء أكانت لتضليل بعض أصحاب المصلحة حول الأداء الاقتصادي للوحدة الاقتصادية، أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية الواردة بالتقارير" واستنادا للتعريفات السابقة يمكننا الاستنتاج بانها تتم من خلال ممارسات متعمدة تتبعها الإدارة عند

اعداد وعرض التقارير المالية للشركة مستغلة المرونة المحاسبية و السلطة التقديرية الممنوحة لها لتقدير بعض عناصر التقارير المالية بقصد التأثير على ارباح الشركة اما بالزيادة او بالنقصان وهناك عدة سياسات محاسبية تؤثر على جودة الارباح وهي :

أ - إدارة الاستحقاقات : (15)

أن نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق يتطلب وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية المتعارف عليها من المديرين القيام بوضع العديد من التقديرات المحاسبية التي لها تأثير جوهري على الأرباح المعلنة، ومن بين أحكام التقديرات المحاسبية التي يمكن أن تؤثر على الأرباح ما يلي:

- تحتاج عقود الإنشاءات لتقديرات لمعدل الانجاز وتكلفة هذا الانجاز وبالتالي قد يبلغ المديرين في معدل الانجاز وذلك بهدف تعظيم الأرباح .

- قد يكون هناك مبالغة في احتساب الإهلاك للأصول القابلة للإهلاك، وبالتالي يمكن للإدارة أن تبالغ في تقدير العمر الانتاجي وقيمة الخردة ، وذلك لتخفيض مصروف الإهلاك بهدف تعظيم الأرباح .

- اظهار حساب العملاء بالقيمة القابلة للتحويل، وبالتالي يمكن للإدارة أن تبالغ في تخفيض مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ، وذلك بهدف تعظيم الأرباح ..

ب - اختيار التوقيت المناسب لتنفيذ السياسة المحاسبية الإلزامية:

ج - التغييرات المحاسبية الاختيارية (16) .

(3) دعم مؤسسات الملكية العامة لمفهوم الحيطة والحذر على إختيار السياسات المحاسبية.

ويعتبر مفهوم الحيطة والحذر من المفاهيم الأساسية التي قامت عليها نظرية المحاسبة منذ زمن بعيد كقيد أساسى على تطبيق المبادئ المحاسبية حال إعداد القوائم المالية فى ضوء حالة عدم التأكد التي يواجهها المحاسب ويقضى هذا المفهوم بوجه عام بضرورة تبنى المحاسب لمفهوم الحيطة والحذر عند المفاضلة بين البدائل المحاسبية المستخدمة فى معالجة الأصول والإلتزامات والمصروفات والإيرادات من حيث الأخذ بالقيم الدنيا للأصول والإيرادات وبالقيم العليا للإلتزامات والمصروفات وقد أثار هذا المفهوم ولا يزال جدلاً واسعاً سواء بين الجهات المعنية بوضع المعايير المحاسبية أو الجهات الرقابية وحتى الدراسات الأكاديمية . (17)

- إيجابيات وسلبيات مفهوم الحيطة والحذر المحاسبى .

لقد لقي مفهوم الحيطة والحذر تأييداً شديداً من قبل عدد كبير من الدراسات التي توافرت حيث يعد من الوسائل الأساسية للتخفيف من أثار مشكلة التخلخل الخلقى الناتجة عن عدم تماثل المعلومات بين تلك الأطراف ، ذلك أن الأخذ بالقيم الدنيا للأصول والإيرادات وبالقيم العليا

للإلتزامات والمصروفات يعنى تحجيم قدرة إدارة الشركة على عمل تحيز (بالزيادة) فى المعلومات المحاسبية وخصوصا الربح والتي تعتمد عليها عملية الصياغة والرقابة على تلك التعاقدات ، الأمر الذى يزيد من فاعليتها فى أداء الدور المنوط بها وهو الحد من قدرة إدارة الشركة على القيام بالتصرفات الإنتهازية التى تحقق من خلالها مصالحها الشخصية على حساب مصالح الأطراف الأخرى الأمر الذى يوفر الحماية للمستثمرين ويؤدى فى نهاية الأمر إلى زيادة قيمة الشركة . (18) و يمكن تلخيص إيجابيات استخدام مفهوم الحيطة والحذر فى انه وسيله جيده لمنع المغالاة لدى الادارة فى تقييم الاصول وخصوم الشركة ، وذلك لمنع حالة عدم التأكد ويترتب على مفهوم التحفظ المحاسبى إلى معلومات مالية تتميز بالموضوعية.

كما يمكن تلخيص السلبيات الناتجة عن استخدام مفهوم الحيطة والحذر المحاسبى :

لقد عارض البعض هذا المفهوم من حيث تأثيره السلبى على جودة المعلومات التى تتضمنها القوائم المالية المنشورة حيث يرى البعض أن النتيجة الحتمية لتبنى هذا المفهوم المحاسبى لمواجهة حالات عدم التأكد التى تواجه المحاسب حال حساب الربح وتقييم الأصول والإلتزامات هى تشويه المعلومات التى تتضمنها القوائم المالية والتى يناط بها أساسا المساعدة فى إتخاذ القرارات من قبل مستخدمى تلك القوائم كما أن تبنى هذا المفهوم يعنى مقابلة الإيراد فى الفترة الحالية مع بعض المصروفات التى تخص الفترات القادمة ، وهو ما يؤدى إلى تخفيض الربح فى الفترة الحالية وفى ذات الوقت تكوين إحتياطات مستترة يمكن لإدارة الشركة إستخدامها فى زيادة الربح فى الفترات القادمة ويترتب على ذلك صعوبة الإعتماد على ربح الفترة الحالية فى التنبؤ بالربح فى الفترات القادمة ومن ثم إنخفاض جودة الربح المحاسبى المنشور فى القوائم المالية

ثانياً : دور الملكية العامة في تحسين جودة الارباح المحاسبية بالشركات الخاصة

المقدمة:

تختلف القرارات التي تبنى على معلومات الأرباح تبعاً لإختلاف مستخدمي القوائم المالية، فبينما ينظر المساهمون إلى الأرباح كمقياس لأداء المديرين ومنحهم المكافآت، فإن المقرضين يعتمدون على الأرباح لإتخاذ القرارات الائتمانية، أما المستثمرون فإنهم يعتمدون على الأرباح؛ لتقييم استثماراتهم من خلال ما تحتوية الأرباح الحالية من قدرة تنبؤية باستمرار الأرباح في الفترات القادمة غير أن الاعتماد على رقم الربح وحده دون الأخذ بعين الاعتبار ما قد يؤثر عليه من عوامل تؤدي إلى تخفيض مستوى جودة الأرباح كإدارة الأرباح وارتفاع نسبة المستحقات فيها، يؤدي إلى إتخاذ قرارات لا تتسم بالعقلانية لتتركزها على كمية الأرباح دون التركيز على جودتها وقد أشارت الدراسات السابقة إلى ان استمرارية الارباح في المستقبل هي دليل على جودتها، كما أشارت دراسات أخرى إلى أن انخفاض نسبة المستحقات في الأرباح هي دليل على جودتها.

(1) مفهوم جودة الارباح

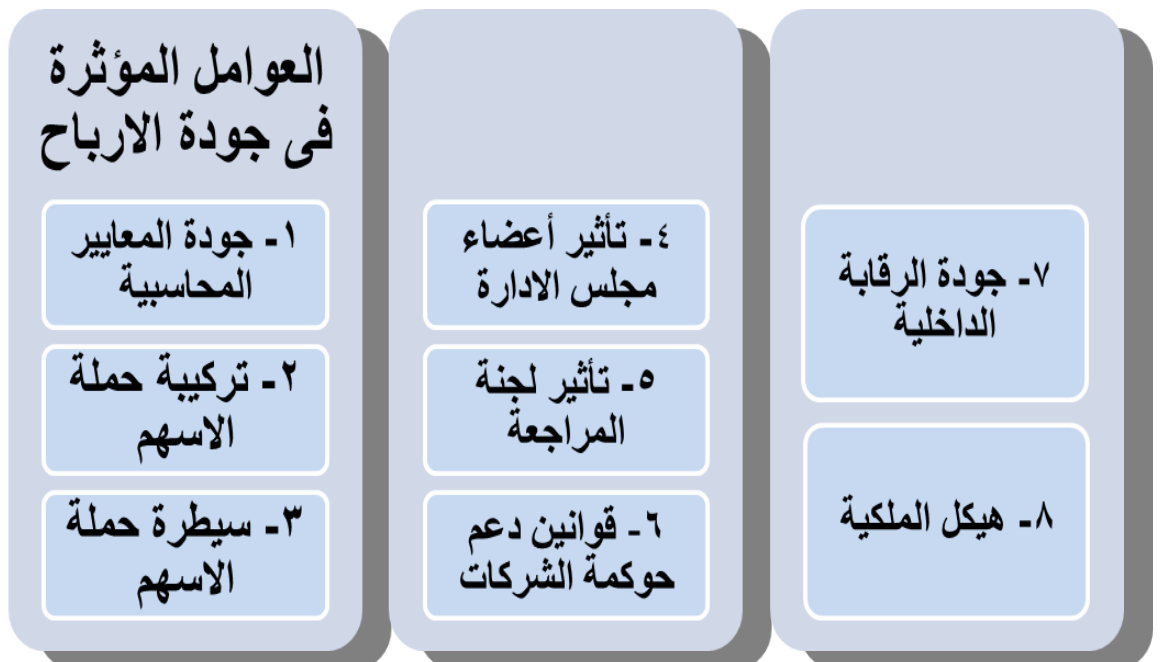
أشارت إحدى الدراسات السابقة الى أن جودة الأرباح تعني إستمرارية التدفقات النقدية أكثر من استمرارية المستحقات، ويعتقد كل من واضعي المعايير، والمشرعين، والمراجعين أن الأرباح تعتبر ذات جودة عالية إذا ما تم الإفصاح عنها بما يتفق مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً إلا أن الدائنين يعتبرونها جيدة كلما تمتعت بقدرة أكبر على التحول إلى تدفقات نقدية وترى هيئات التعويضات في الشركات الأمريكية بأن جودة الأرباح تكون مرتفعة إذا ما عكست الأداء الحقيقي للمديرين دون تأثير يذكر (19).

وقد تزايد إهتمام المستثمرين بجودة الأرباح في العقد الأخير بعد أن أعلنت عدة شركات عالمية عن مكاسب غير مؤيدة وغير دائمة كجزء من تقاريرها الربع سنوية؛ لذا اصبح المستثمرون أكثر حذراً عند النظر إلى رقم صافي الربح وقد عرفت جودة الأرباح بأنها قدرة المستثمرين على التنبؤ بالأرباح المستقبلية غير العادية بالاعتماد على المعلومات الحالية أى أن جودة الأرباح هي مدى تعبير الأرباح التي تعلنها الشركة بصدق وعدالة عن الأرباح الحقيقية للشركة، أو بعبارة أخرى فإن أرباح الشركة المنشورة ذات وجود نقدي ملموس وتخلو من المبالغات أو الأرقام الإحتمالية.

وتتبع أهمية جودة الأرباح من اعتماد عدة أطراف عليها في اتخاذ قراراتها حيث تعتبر جودة الأرباح عنصراً مهماً في القوائم المالية و تستخدم في ترشيد عملية اتخاذ القرارات، حيث إن الاعتماد على أرباح ذات جودة منخفضة يؤدي إلى إدارة غير مناسبة للثروة ويعتبر فهم جودة الأرباح جزءاً مهماً في عملية التحليل المالي، فالأرباح ذات الجودة العالية تساعد المحللين الماليين على تحليل المعلومات لثلاثة جوانب أساسية هي: الاداء التشغيلي الحالي للشركة، الاداء التشغيلي المستقبلي، وقيمة الشركة كذلك فإن جودة الأرباح يتم استخدامها كمؤشر على توزيعات الأرباح، فقد بينت إحدى الدراسات وجود علاقة بين جودة الأرباح وبين توزيعات الأرباح، فإحتمالية دفع الشركات لتوزيعات ارباح تزداد بزيادة جودة الأرباح، كما أن مقدار تلك التوزيعات يزداد أيضاً بزيادة جودة الأرباح (20).

هناك إختلاف في وجهات النظر حول مفهوم جودة الأرباح، ففي حين يستخدم البعض استمرارية الأرباح كمقياس لجودتها، حيث بينت إحدى الدراسات إن الاستمرارية في الأرباح تشير إلى مدى إرتباط الأرباح الحالية بالأرباح المستقبلية، وحيث إن الأرباح تنقسم إلى تدفقات نقدية ومستحقات فإن جودة الأرباح تعني إستمرارية التدفقات النقدية أكثر من المستحقات البعض الآخر يشير إلى جودة الأرباح بخلوها من ممارسات إدارة الأرباح، فكلما انخفضت نسبة المستحقات الاختيارية في الأرباح؛ زادت جودتها إن الأساليب المختلفة لقياس جودة الأرباح أدت إلى تقييم مختلف وان الشركة الواحدة يمكن أن تعطي تقييماً عالي الجودة أو متدني الجودة بالنسبة للأرباح حسب أنموذج القياس المستخدم (21).

الشكل رقم (2)



(2) العوامل المؤثرة في جودة الأرباح

تتمثل العوامل المؤثرة في جودة الأرباح في عدة عوامل يوضح أهمها الشكل رقم (2) (22) :

وسوف نتناول كل منها بالشرح فيما يلي :

- العامل الأول هو جودة المعايير المحاسبية : حيث إن صرامة المعايير من شأنها أن تمنع الإدارة من إستغلال الثغرات في (المبادئ المحاسبية في إدارة الأرباح وذلك ما من شأنه أن يزيد من جودة الأرباح اختلاف المعايير المحاسبية، إذ أن اختلاف المعايير المستخدمة في إعداد التقارير المالية بين المعايير المحلية والدولية من شأنه ان يمثل عاملاً مهماً في التأثير على جودة الأرباح كما ان الشركات التي تتبع معايير المحاسبة الدولية لديها أقل ممارسات لتمهيد الدخل وأقل ممارسة لإدارة الأرباح (23).

- العامل الثاني هو تركيبة حملة الأسهم : أن أقل ممارسات إدارة الأرباح هي في الشركات التي لديها أعلى نسبة من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، وكانت إحدى الدراسات قد وجدت علاقة موجبة بين نسبة الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة وجودة الأرباح، في المحصلة هناك علاقة بين تركيبة حملة الأسهم وجودة الأرباح وإن اختلف الباحثون في إتجاه تلك العلاقة (24) .

- العامل الثالث هو سيطرة حملة الأسهم : إذ أن في بعض البلدان ذات التوجه الاشتراكي (كالصين) حيث يكون للدولة سيطرة على نسبة من أسهم الشركات وجدت إحدى الدراسات أنه عندما تنخفض نسبة سيطرة حملة الأسهم لأقل من النصف فإن جودة الأرباح تنخفض في هذه الشركات (25) .

- العامل الرابع هو تأثير أعضاء مجلس الإدارة على إختيار السياسات المحاسبية : ففي حين رأت إحدى الدراسات أن هناك علاقة موجبة بين عدد أعضاء مجلس الإدارة والغش في القوائم المالية، مما يدل على أن ارتفاع عدد أعضاء مجلس الإدارة يرتبط بزيادة احتمال إدارة الأرباح وبالتالي تخفيض جودة الأرباح، وجدت إحدى الدراسات إن الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة قد يساهمون في رفع جودة الأرباح (26).

- العامل الخامس هو تأثير لجنة المراجعة : تزايد تأثير لجنة المراجعة في جودة المراجعة حيث تزايد الإهتمام بتشكيل لجان المراجعة في الفترة الأخيرة وذلك لتأثيرها الهام على تحسين جودة الأرباح وقد توصلت إحدى الدراسات الى أن تشكيل لجنة المراجعة وزيادة أعضائها من شأنه أن يحسن من جودة الأرباح، كما أن لجنة المراجعة كبيرة الحجم قد تقوم

بالإشراف على إعداد التقارير المالية وهو ما من شأنه أن يحسن من جودة الأرباح من خلال تخفيض احتمال التلاعب في القوائم المالية .

- العامل السادس هو قوانين دعم حوكمة الشركات : ساهمت في تحسين جودة المراجعة من خلال تفعيل تطبيق إليات حوكمة الشركات فى الشركات الخاصة مما يترتب عليه تحسین جودة الأرباح (27) .

- العامل السابع جودة الرقابة الداخلية : تلعب الرقابة الداخلية دوراً في تحسين إختيار السياسات المحاسبية (28) .

- العامل الثامن هيكل الملكية : في مقارنة بين الشركات ذات الملكية العامة والأخرى ذات الملكية الخاصة وجد أن الشركات ذات الملكية العامة كانت أكثر تحفظاً في إختيار السياسات المحاسبية عند إعداد تقاريرها المالية من الشركات الخاصة ، وكذلك فإن ممارسة إدارة الأرباح لديها عبر استخدام المستحقات الاختيارية كانت أقل، وبالتالي فإن جودة الأرباح في تلك الشركات كانت أفضل منها في الشركات الخاصة؛ وذلك رغبة من مديري الشركات العامة في تجنب خطر التقاضي وتكاليف الوكالة (29) .

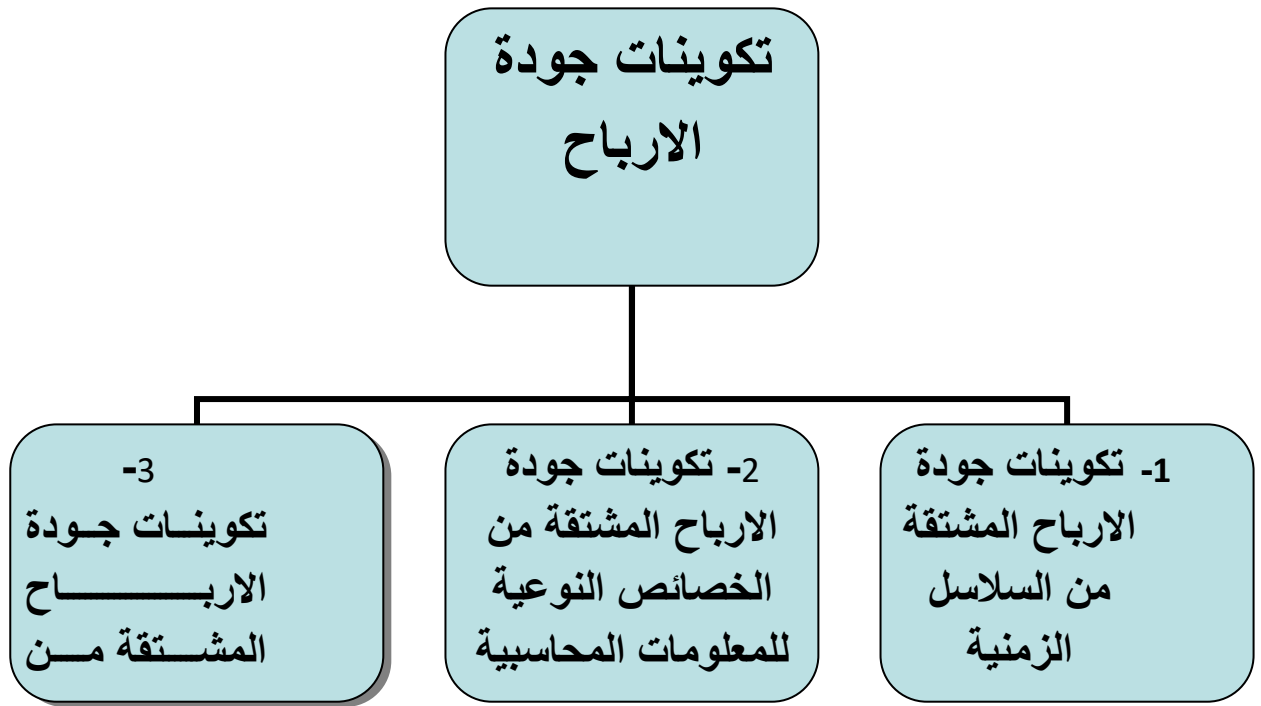
(3) أسباب قياس جودة الأرباح :

أخذ الاهتمام بموضوع قياس جودة الأرباح يتزايد في السنوات الأخيرة لاسيما بعد الانهيارات في الشركات الكبيرة ففي الولايات المتحدة الأمريكية (على سبيل المثال) تأثرت أسهم الشركات بشكل سلبي بعد أن أفصحت هذه الشركات عن عوائد غير مؤكدة وغير دائمة في تقاريرها ربع السنوية في الوقت الذي كان السوق ينظر الى تلك الأرقام كأساس للتوقعات المستقبلية وقد نشأت مخاوف كبيرة لدى المستثمرين من حقيقة أن عدم مقابلة التقديرات المتوقعة للأرباح ولو كان ذلك بفارق بسيط تؤثر بشكل كبير على أسعار أسهم الشركة وهكذا فإن احتياجات السوق تمثل السبب الأول في قياس جودة الأرباح ومن جانب آخر واعتمادا على مبدأ منفعة القرار والذي تبنته معظم الجهات المهنية لوضع المعايير المحاسبية ومنها مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) فضلا عن الأكاديميين والباحثين في حقل المحاسبة المالية (30) .

Earning Quality Contracts

(4) تكوينات جودة الأرباح:-

وتنقسم الى مايلي طبقا للشكل رقم (3) :



تكوينات جودة الأرباح المشتقة من السلاسل الزمنية

Earning Quality Contracts Derived From Time Series

وقد ارتبطت السلاسل الزمنية مع جودة الأرباح بثلاثة تكوينات هي :

1- الديمومة Persistence

وعرفها البعض في إطار الارتباط التلقائي أو المدى الذي تصبح فيه الأرباح الحالية جزء دائم من سلسلة الأرباح وهكذا فإن الديمومة الأرباح مرتبطة دائما بمستوى جودة عال لها وتستخدم كلمة الاستدامة بشكل مرادف للديمومة (Sustainable) (31) .

2- القدرة التنبؤية Predictability

وهي قدرة الإفصاح المالي لعناصر الدخل في تحسين قدرة مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ بالعناصر ذات العلاقة بأهتماماتهم .

3- القدرة التباينية Variability

يرى البعض الآخر بأنه مادام الدخل الممهد مستمر والقدرة التنبؤية عالية يمكن القول أن التمهيد يزيد من جودة الأرباح ، وعلى ذلك فإن المديرين يعتقدون أن التباين المنخفض للأرباح مفضلة لدى المستثمرين ولذلك تلجأ الإدارات الى تمهيد الدخل.

- تكوينات جودة الأرباح المشتقة من العلاقة بين الدخل والمستحقات والنقد

وتضم هذه التكوينات أربعة مداخل فرعية هي:

1- نسبة النقد من النشاطات التشغيلية الى الدخل:

وهذا المقياس يعتمد على فكرة أن غلق الفجوة بين هذين المتغيرين تعني جودة عالية من الأرباح و التغيرات في أجمالي المستحقات هو مقياس مبسط لجودة الأرباح يقيس التأثير العكسي للتقديرات والاحكام الشخصية التي تتضمنها المستحقات الى أجمالي المستحقات.

2- التقديرات المباشرة للمستحقات غير الاعتيادية بأستخدام الاسس المحاسبية:

تفترض التغيرات في اجمالي المستحقات ان العمليات غير المعرفة وغير المخادعة ثابتة عبر الزمن بينما التقديرات المباشرة فهي تقيس الاسس المحاسبية المعروفة كمحددات للمستحقات غير المخادعة. أي ان التقديرات المباشرة تأخذ انواع محددة من المستحقات مقابل جميع المستحقات.

3- التقديرات المباشرة للمستحقات الى العلاقات النقدية:

من الناحية النظرية تؤسس العلاقة بين المستحقات والتدفقات النقدية نطاق مجالات العلاقة بين النقدية ومجالات الدخل وتتجنب كثير من المشكلات المرتبطة بمدخل الاسس المحاسبية .
- تكوينات جودة الأرباح المشتقة من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

Earning Constructs Derived From Qualitative Characteristics

تشير الخصائص الاساسية للمعلومات المحاسبية الى الملاءمة والموثوقية ، وبما أن الملاءمة تعتمد على القدرة التنبؤية حيث أن القدرة التنبؤية ضرورية للملاءمة لتأثيرها في القرارات وفي تكوين التوقعات حول الأرباح المستقبلية والسيولة النقدية، وان القدرة التنبؤية تعد من مهام الأرباح الحالية وعناصر الدخل الجاري لتكوين التوقعات المستقبلية وتستخدم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كمتطلبات لانجاز اهداف الإفصاح المالي، والدخل كشيء محدد بواسطة مفاهيم محررة من المخاطر يفترض منه تحقيق تلك الخصائص .

- تكوينات جودة الأرباح المشتقة من القرارات التنفيذية:

Earning Quality Constructs Derived From Implementation

وهي التكوينات التي تركز على دوافع وخبرات معدي القوائم المالية والمدققين وهناك مدخلين في وجهة النظر هذه وهي:

1- أن جودة الأرباح ترتبط بشكل عكسي مع حجم الاجتهادات، والتقديرات ومتطلبات التنبؤ لمعدي القوائم المالية. فالجودة تنخفض مع زيادة وجود الأرقام المعلن عنها التي يجب ان تقدر من قبل المدراء كجزءا من تنفيذ معايير الإبلاغ المالي.

2- المدخل الثاني يشير الى الجودة التي ترتبط بشكل عكسي مع الدرجة التي يستفيد معدي القوائم المالية من مزايا معايير متطلبات الابلاغ المالي لممارسة احكام وضع التنبؤات والتفديرات التي ينتج عند تنفيذها تدمير الهدف من تلك المعايير.

(5) محددات جودة الارباح :

يوجد مجموعة من محددات جودة الارباح فى الشركات الخاصة نستعرض فيمايلى أهم تلك المحددات والتي يتعين على كل مستثمر أو محلل مالي اختبارها في الربح المفصح عنه ضمن قائمة الدخل .

1- إمكانية استقرار واستمرار الربح في المستقبل:

ويكون ذلك من خلال دراسة توزيع مبيعات الشركات من حيث عدد المنتجات وعدد العملاء, وعدد المناطق الجغرافية التي تباع بها بضائعها أو تقدم خدماتها, فكلما زاد مستوى التنوع , كلما أمكاننا التنبؤ باستقرار واستمرار الربحية بشكل أفضل, على عكس الشركات التي تعتمد على منتج واحد أو منتجين, أو التي تتركز مبيعاتها على عدد قليل جداً من العملاء ولمناطق جغرافية قليلة نسبياً كما تجدر الإشارة بأن زيادة التنوع بكافة أشكاله يكسب الشركة القدرة على امتلاك روافع مالية وتشغيلية عالية , بأقل خطر ممكن, وبالتالي الاستفادة من مزايا تلك الروافع وتجنب الكثير من مخاطرها كما قد تلجأ بعض الشركات لزيادة مبيعاتها وأرباحها من خلال تقديمها لحسومات كبيرة جداً مشروطة بالشراء في شهر معين, فتزداد مبيعات الشركة في ذلك الشهر بشكل كبير وتعترف بمبيعات وأرباح كبيرة جداً لكنها في الواقع تكون على حساب مبيعات وأرباح الفترات القادمة, لأن الموزع يكون قد اشترى حاجاته لأكثر من شهر للاستفادة من ذلك العرض .

2- القدرة على تحصيل الربح المفصح عنه في القوائم المالية

يجب أن يتم التحصيل بأقرب وقت ممكن حيث تعتمد شركات كثيرة على البيع بالتقسيط أو على سياسات البيع الآجل لزيادة مبيعاتها, فتعترف بأرباح كبيرة جداً, لكنها قد لا تحصل جزءاً لا بأس به من مبيعاتها أو على أحسن تقدير سوف يتأخر تحصيلها لمبيعاتها فترة من الزمن ويمكن اختبار قدرة الشركة على تحصيل الربح وتحصيله في أقرب وقت, من خلال مقارنة تدفقاتها النقدية التشغيلية (المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية) مع أرباحها لعدة أعوام, فإن كان هنالك فرق كبير بينهما دل ذلك ضعف قدرة الشركة على تحصيل مبيعاتها بشكل نقدي وبالتالي ضعف جودة أرباحها, وخصوصاً في الشركات الصناعية التي يجب في معظم الحالات تجاوز تدفقاتها النقدية التشغيلية لأرباحها السنوية كما يمكن للمحلل

المالي مراقبة معدل نمو مبيعات الشركة مع متوسط معدل نمو حسابات عملاتها ومخزونها مع الزمن, فإن كان معدل نمو المبيعات أقل دل ذلك عن ضعف في سياسات التحصيل والبيع.

3- أن يكون الربح حقيقاً وليس وهمياً.

من أكثر الحالات شيوعاً في وقتنا الحالي هو أن تقوم الشركة في نهاية العام بإعادة تقييم جميع أصولها المالية النقدية, عند حصول تضخم كبير, فتعترف بأرباح إعادة التقييم ضمن أرباحها التشغيلية, أو أن تكون قد اشترت بضاعة بسعر قديم ثم باعتها بسعر يومها وكان أعلى بكثير من سعر الشراء بسبب حصول التضخم, وعندها تظهر أرباح كبيرة جداً ووهمية في الشركة, وعليها فصل تلك الأرباح عن أرباحها التشغيلية العادية لأغراض التحليل والتقييم المالي.

4- أن لا يكون ناتجاً عن استبدال الشركة لسياساتها المحاسبية بسياسات محاسبية جديدة.

يمكن للشركات إظهار أرباح غير عادية من خلال تلاعبها بسياساتها المحاسبية كالتنقل من قسط الاهلاك المتناقص إلى الثابت, أو من تقييم المخزون بطريقة **Weighted Average** إلى التقييم بطريقة **FIFO** وخصوصاً عند ارتفاع الأسعار, أو من خلال تغيير طريقتها في قفل الانحرافات المعيارية وفي تلك الحالات يجب على المحلل المالي حساب أثر تغيير أية سياسة محاسبية على أرباح الشركة إن لم تفصح الشركة بشكل كافي عنه ضمن قوائمها المالية وبشكل رجعي على جميع السنوات السابقة.

5- أن لا يكون ناتجاً بسبب تخفيض الشركة لنفقاتها التقديرية القائدة للمبيعات والأرباح المستقبلية.

هنالك عدد كبير من النفقات التقديرية التي يمكن للشركات عدم انفاقها دون أن تتأثر مبيعاتها بشكل ملحوظ بنفس العام الذي حدث فيه التخفيض, مما يظهر أرباحاً كبيرة جداً قد لا تستمر في المستقبل, كتقليل انفاق الشركة على التسويق وعمليات الهندرة و البحث والتطوير والتدريب والاستشارات الإدارية والمالية... الخ, فجميع تلك النفقات ليس لها أثر حالي كبير, وإنما عدم انفاقها سيؤثر حتماً بشكل سلبي على مبيعات وأرباح الشركة المستقبلية, وغالباً ما يكون هدف الإدارة من تقليل انفاقها هو الفوز بالمكافآت المالية عند تحقيقها لمؤشرات الربحية الأساسية كمعدل العائد على السهم و معدل العائد على حقوق الملكية.

(6) أثر إستثمار المال العام على تطوير أسواق الاوراق المالية

يُعتبر حجم مشاركة المال العام من المفارقات الواضحة في أسواق الاوراق المالية العربية والعالمية وفي حين أن هذا الاستثمار يشكل أكثر من 85 في المئة من إجمالي حجم التداول في البورصات العالمية المتطورة، نجد العكس تماماً في منطقتنا، إذ ان المستثمرين الأفراد هم غالبية المتداولين في أسهم الشركات المدرجة، وهؤلاء على الأرجح يستندون في قراراتهم الاستثمارية إلى معلومات ضئيلة ويتأثرون كثيراً بالإشاعات في الوقت الذي يأملون بأن تعود عليهم استثماراتهم المتواضعة بأرباح مضاعفة خلال فترة زمنية قصيرة ولهذا السبب فإنه وبغياب المال العام سواء المحلي أو العالمي، سيتعذر على أسواق الاوراق المالية دول المنطقة ان تتطور بصورة جوهرية وتكسب المزيد من العمق والنضج المطلوبين .

ومن الملاحظ ان المال العام يعتمد في قراراته الاستثمارية على دراسات تقويم الاوراق المالية الشركات المدرجة آخذاً في الاعتبار الأوضاع الاقتصادية وتوجهات أسواق الأسهم المحلية والعالمية، في حين نجد ان الأفراد يركزون في استثماراتهم على أسهم المضاربة ذات القيمة السوقية الصغيرة وهي متقلبة جداً ومتأثرة بالإشاعات، وغالباً ما تحصل مغالاة في تقويمها إذا قورنت بأسهم الشركات القيادية.

وقد سُجل مؤخراً زيادة ملحوظة في حجم المال العام والمحفظي سواء الإقليمي أو العالمي في أسواق الاوراق المالية العربية ساعدت على تحسين أداء بعض هذه الأسواق خصوصاً في الإمارات الكويت وعمان ومصر كما أنها ساهمت في التخفيف من الأثر السلبي لخروج المستثمرين الأفراد في عدد من أسواق الأسهم الأخرى. وأخذ القائمون على المال العام ينظرون بصورة إيجابية إلى أسواق دول المنطقة فمعدلات تقويم العديد من الأسهم المدرجة تعتبر مقبولة وتنافسية مقارنة بأسواق أسهم دول نامية أخرى، إذ ان معدل السعر إلى العائد في أسواقنا يتراوح بين 12% إلى 14% في حين أن مؤشر أسواق الأسهم الناشئة مقيماً عند معدل السعر إلى العائد يفوق 18% . (32)

كما إن أحد المؤشرات الإيجابية التي شهدتها أسواق دول المنطقة مؤخراً هي دخول بنوك الاستثمار العالمية الكبرى إليها والموارد البشرية والمالية التي تسخرها لدعم وجودها إقليمياً ومن المتوقع ان تقوم بنوك الاستثمار هذه بتوفير خدمات متطورة لعملائها تساهم في استقطاب المزيد من المال العام سواءً المحلي أو العالمي وترتب على ذلك أن أصبح هناك وسطاء للتعامل، مقبولون من المؤسسات وصناديق الاستثمار العالمية، إضافة إلى ذلك بدأت «هذه البنوك بإعداد دراسات تقييم موثوقة عن أسهم الشركات المدرجة إضافة إلى توفيرها حلولاً مالية متطورة بما فيها أدوات تحوّل تفي بمتطلبات عملائها من المؤسسات والمحافظ الاستثمارية الداخلة إلى أسواق الأسهم المحلية.

ومثل هذا التطور سيشجع صناديق الاستثمار وأجهزته المملوكة من الدول الخليجية على الدخول التدريجي إلى أسواق أسهم دول المنطقة لتعطيها المزيد من العمق والزخم المطلوبين وسيساهم دخول المزيد من المؤسسات وصناديق الاستثمار إلى أسواق رأس المال العربية في نضج هذه الأسواق وتطورها لتصبح أكثر تأثراً بأداء الشركات المدرجة وربحياتها والمستجدات الاقتصادية ومنها عمليات المضاربة وتوجهات المضاربين وسيشجع وجود المزيد من استثمار المال العام في أسهم دول المنطقة العديد من الشركات التي تنوي إصدار أسهم أولية والتحول إلى شركات مساهمة عامة على اختيار أسواق الأسهم المحلية والإقليمية لإدراج إصداراتها الأولية بدلاً من الأسواق العالمية جدير بالذكر ان 90 في المئة من الشركات في العالم تقوم بالطرح الأولي لأسهمها في الأسواق التي توجد وتعمل فيها، وحيث تكون معروفة لعملائها.

ومع انفتاح أسواق الأسهم العربية ودخول المؤسسات وصناديق الاستثمار الأجنبية إليها سيزيد ارتباط هذه الأسواق بأسواق المال العالمية ما سيجعلها أكثر تأثراً بالعوامل الخارجية تماماً كما هي الحال مع أسواق أسهم الدول الناشئة الأكثر عمقاً وتطوراً، وهذا يضيف عامل تقلب جديداً إلى أسواق رأس المال العربية لتفقد إحدى ميزاتها كأداة تنويع يسعى إليها الاستثمار المؤسسي. وإذا كانت تلك هي النتيجة، فهذا الثمن المقبول الذي لا بد من دفعه للانضمام إلى مجموعة الأسواق المالية الناشئة المتطورة.

(7) قياس أثر السياسات المحاسبية على جودة الأرباح :

بعد اكتشاف العلاقة بين إدارة الاستحقاق و ممارسات إدارة الأرباح ، اتجهت أنظار الباحثين نحو قائمة التدفقات النقدية عليهم يجدون فيها ما يفودهم لكشف تلك الممارسات ، و اعتمدوا في ذلك على ، مفهوم المستحقات Accruals ، و تعبر المستحقات عن مجموع الإيرادات و المصاريف المسجلة في قائمة الدخل و التي لم تنتج عنها تدفقات نقدية خلال فترة النشاط ، كما ان المستحقات تنشأ عندما يكون هناك تباين بين توقيت حدوث التدفقات النقدية و توقيت الاعتراف المحاسبي بالعمليات و الأحداث التي تقوم بها المنشأة خلال فترة معينة ، وتتكون المستحقات الكلية Total Accruals من نوعين من المستحقات، المستحقات الاختيارية و المستحقات الغير اختيارية، بحيث أن:

المستحقات الكلية = المستحقات الاختيارية + المستحقات الغير اختيارية
و يمكن التعبير عن هذه المعادلة كمايلي:

$$TAC_{i,t} = NDA_{i,t} + DAC_{i,t}$$

بحيث:

(t) في السنة (i): المستحقات الكلية للشركة $TAC_{i,t}$.

(t) في السنة (i) المستحقات الغير اختيارية للشركة: $NDA_{i,t}$.

(t) في السنة (i) المستحقات الاختيارية للشركة : $DAC_{i,t}$.

و تعرف المستحقات الاختيارية على أنها المستحقات التي تنشأ من المعاملات أو المعالجات المحاسبية التي يتم اختيارها لغرض إدارة الأرباح، و تنشأ نتيجة اختيار الإدارة بين المعالجات و الخيارات المحاسبية البديلة بهدف تضخيم أو تخفيض الأرباح على غير حقيقتها، مثل زيادة أو تخفيض المستحقات المحاسبية المتعلقة بحسابات تحت التحصيل، كحساب العملاء، الديون المشكوك في تحصيلها، حسابات المخزون، مؤونة انخفاض المخزون، حساب الذمم الدائنة، الإيرادات المؤجلة، الالتزامات مستحقة الدفع، المصاريف المدفوعة مسبقا... الخ .

كما تعرف المستحقات الغير اختيارية على أنها المستحقات التي تنشأ من المعاملات التي تقوم الشركة في الفترة الحالية، و التي تعتبر طبيعية بالنسبة للشركة، بحيث تعكس مستوى أداء الشركة، إستراتيجيتها، اتفاقيات العمل، الأحداث على المستوى الكلي، و العوامل الاقتصادية الأخرى .

ويعد التلاعب من خلال المستحقات وسيلة مثيرة للاهتمام بالنسبة للإدارة، فمن خلالها يمكن أن تحصل على عدة مزايا، و يعد من السهل التلاعب في المستحقات بدلا من تغيير الطرق و المعالجات المحاسبية، إضافة إلى أن تأثير قرارات الإدارة من خلال المستحقات اقل وضوحا، لان التغيير في المستحقات لا يمكن كشفه بسهولة من طرف مستخدمي البيانات المالية و مراجعي الحسابات مقارنة بتغيير الأساليب المحاسبية التي يمكن اكتشافها 33.

(8) تفعيل أليات الملكية العامة لزيادة مستوى جودة الارباح المحاسبية في الشركات الخاصة أدى إنفصال الملكية عن الإدارة (الرقابة) إلى ظهور مجموعة من المشكلات والتي تنتج عن إختلاف دوال المنفعة بين إدارة الشركة والأطراف الأخرى ذوى المصالح فى تلك الشركة وعلى رأسهم الملاك (حملة الأسهم) والمقرضين (حملة السندات) ونظرا لعدم تماثل المعلومات بين إدارة الشركة وهذه الأطراف ، وكذا ضعف قدرة تلك الأطراف على ملاحظة تصرفات الإدارة ، يمكن لإدارة الشركة إتخاذ القرارات وتوجيه سلوك الشركة بالطريقة التي تؤدي إلى تعظيم دالة منفعتها (الحوافز أو المكافآت) حتى ولو على حساب دالة منفعة الأطراف الأخرى ذات المصلحة فى هذه الشركة . (34)

وعلى الرغم من إعتقاد باحثى نظرية الوكالة فى إمكانية حل هذا التعارض فى المصالح وما ينجم عنه من صراعات من خلال التعاقدات كعقود الحوافز الإدارية التي يمكن الإعتماد عليها فى حل التعارض فى المصالح بين الإدارة وحملة الأسهم ، عقود المديونية التي يمكن الإعتماد عليها فى حل التعارض فى المصالح بين حملة الأسهم وحملة السندات ، وغيرها من العقود إلا أن الواقع يشير إلى غير ذلك فهذه الصراعات لا يمكن حلها بالكامل من خلال التعاقدات وهنا تبرز أهمية أليات الملكية العامة فى التخفيف من حدة تلك الصراعات ومن أهم هذه الاليات ما يلى : - (35)

1- إن الملكية العامة فى الشركات الخاصة يمكن أن تمثل القوة الأخرى المضادة التي يمكن الإعتماد عليها فى مواجهة قوة ونفوذ الإدارة إلى المدى الذى يستطيع فيه الملاك أداء دور رقابى فاعل فى الشركة وبالتالي سوف ينخفض الدافع لدى الإدارة نحو القيام بإدارة الارباح التي من شأنها الإضرار بقيمة الشركة ومن ثم الإضرار بمصالح هؤلاء الملاك . (36)

2- تركيز الملكية وتشتتها وأثرها على السلوك النفعي لإدارة الشركات الخاصة

يعد تشتت الملكية وتركزها أحد المظاهر والعناصر التي تدرس ضمن مجال اختيار السياسات المحاسبية، وضمان حماية حقوق الأقلية من المساهمين، بما يتضح ذلك في إطار تقييد السلوك النفعي للإدارة وتقليل مشكلات الوكالة وتعارض المصالح بين الأطراف المختلف كما إن تفسير أثر تركيز الملكية أو تشتتها في الشركات الخاصة يتم بشكل أكثر تحديداً في إطار تحليلات الوكالة وعناصر الإشراف على سلوك الإدارة والأفعال التي تقوم بها كمايلي :

- عندما تكون الملكية مشتتة تتجه رقابة حملة الأسهم لتكون ضعيفة، نتيجة للإشراف الضعيف لحملة الأسهم و عندما تكون الملكية مركزة، يمكن أن يؤدي كبار حملة الأسهم الدور المهم في الإشراف على الإدارة .

- في حالة تركيز الملكية قد تعمل الأكثرية التي تتولى الإدارة على تحسين أداء المنشأة وهذا الأمر لا يحدث إذا كانت الملكية مشتتة تشتتاً كبيراً، حيث لا تكون هناك دوافع لدى أي منهم للعمل بسبب ارتفاع التكاليف مقارنة بالمنافع التي يحققونها . من ناحية أخرى قد يكون لتركيز الملكية تأثير سلبي في الأداء، إذا أخذت أكثرية حملة الأسهم باستغلال الأقلية على حساب كفاءة المنشأة ككل. فقد تستخدم الأكثرية موقعها لاتخاذ قرارات تحقق مصالحها وتقلل من الحقوق المتبقية لبقية حملة الأسهم، الملكية العائلية (37).

3- أن الرقابة التي تمارسها مؤسسات الإستثمار العام على سلوك إدارة الشركة يمكن أن تتم

إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة .

ويقصد بالرقابة المباشرة تلك الرقابة التي تمارسها هذه المؤسسات إما من خلال ممارسة هذه المؤسسات لدور رقابي فاعل في الجمعية العامة للمساهمين كما يمكن ممارسة الرقابة على سلوك إدارة الشركة بطريقة غير مباشرة من خلال التأثير على بيئة المعلومات الخاصة بالشركة أو التأثير على العلاقة بين الربح المحاسبي وأسعار الاسهم الأمر الذي يزيد من فاعلية الملاك في الرقابة على إدارة الشركة حيث تلقى مقترحات المساهمين في إجتماعات الجمعية العامة رعاية أكبر وتوضع موضع التنفيذ بشكل أسرع مع زيادة نسبة الملكية العامة في الشركة الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الأداء المالي والتشغيلي لهذه الشركة وبالتالي على زيادة مستوى جودة الأرباح المحاسبية (38) .

4- أن حالات تغيير الإدارة التنفيذية للشركة نتيجة سوء الأداء تزداد بصورة معنوية فى الشركات التى تزيد فيها نسبة الملكية العامة مقارنة مع الشركات التى تزيد فيها نسبة المستثمرين الأفراد .

5- أن زيادة الملكية العامة فى الشركات الخاصة يودى إلى زيادة درجة إستقلال مجلس الإدارة واللجان التابعة له حيث أن زيادة نسبة الملكية العامة فى الشركات الخاصة ترتبط طرديا مع زيادة عدد الأعضاء من خارج الشركة فى مجلس الإدارة وكذا زيادة عدد الأعضاء غير التنفيذيين فى لجنة المراجعة مما يزيد من فاعلية دوره فى تحسين جودة الارباح .

6- أن نسبة الملكية العامة فى رأسمال الشركات الخاصة ترتبط عكسيا مع حجم مكافآت الإدارة التنفيذية ، وهو ما يشير إلى زيادة فاعلية الرقابة على الإدارة التنفيذية مع زيادة الملكية العامة فى الشركة .

7- أن مؤسسات إستثمار المال العام عادة ما تفضل القوائم المالية ذات المستوى العالى من الجودة لتسهيل أنشطتها الرقابية على الشركة وهو ما يدفع الشركات الخاصة التى تستثمر فيها تلك المؤسسات إلى السعى نحو إختيار مكاتب مراجعة متخصصة فى الصناعة التى تعمل فيها الشركة ، وإذا كان تخصص المراجع يعتبر مؤشر على جودة عملية المراجعة فإن هذا يعنى زيادة جودة الارباح المحاسبية .

8- أن زيادة نسبة ملكية مؤسسات الإستثمار العام فى أسهم الشركات الخاصة تؤدى إلى تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومنها القدرة التنبؤية لتلك المعلومات ، الحيادية ، الحداثة والتمثيل الصادق والعاقل . كما أكد أن الملكية العامة ومن خلال قدرتها على تجميع وتشغيل كمية كبيرة من المعلومات عادة ما تعتمد فى إتخاذ قراراتها الإستثمارية على معلومات بخصوص الربح المتوقع فى المستقبل من الشركة والتى لا تنعكس فى القوائم المالية المنشورة للشركة فى الفترة الحالية مثل طلبيات العملاء وعقود البيع طويلة الأجل ، وهو ما يعنى زيادة قدرة أسعار الأسهم فى السوق على أن تعكس الربح المستقبلى للشركة

كلما زادت الملكية العامة في أسهم هذه الشركة ، الأمر الذي يحد من دوافع الإدارة نحو خداع السوق من خلال تبني بعض الممارسات التي تؤدي إلى المغالاة في الربح في الفترة الحالية على حساب الفترات المستقبلية .

9- أن قدرة مؤسسات وهيئات المال العام على تجميع وتشغيل قدر كبير من المعلومات يعني انخفاض أهمية ما تمتلكه إدارة الشركات الخاصة من معلومات خاصة أو داخلية ، وهو ما يعني انخفاض ما تحققه الإدارة من أرباح حال قيامها بالتداول على أسهم الشركة بناء على هذه المعلومات ومن ثم يمكن أن يحد ذلك من أحد التصرفات الإنتهازية لإدارة الشركة التي تؤثر على جودة الأرباح المحاسبية للمتاجرة بالمعلومات الخاصة أو الداخلية .

الدراسة الميدانية

أثر الملكية العامة على جودة الارباح المحاسبية فى الشركات الخاصة

مجتمع وعينة الدراسة:

1. مجتمع الدراسة:

يشمل مجتمع الدراسة المديرين الماليين والمستشارين الماليين والمراجعين الخارجيين بمكاتب المراجعة والمراجعين الداخليين بالشركات الخاصة .

2. العينة:

تتكون العينة من 75 شخص تم إختيارهم باستخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة، وقد إعتد الباحث فى الجانب الميدانى على إستمارة الاستقصاء بوصفها مصدرا مهما للحصول على البيانات اللازمة لاجراء البحث وتم تصميمها فى ضوء أهداف وفروض البحث وتضمنت قائمة الاستقصاء مقدمة تعريفية بينت طبيعة البحث وتعريف لبعض المصطلحات الواردة فيها والاسئلة التى غطت جوانب البحث بما يتناسب مع أهداف البحث وفروضه وقسمت الاسئلة الى مجموعتين وقد تم ترتيب الاسئلة على مقياس (ليكرت) المكون من خمس نقاط وتم إختبار مدى إمكانية الاعتماد على البيانات التى تم الحصول عليها وكذلك مدى إتساق وثبات المقياس المستخدم فى جمع البيانات باستخدام معامل إرتباط (Gronbach-Alpha) وهو أسلوب إحصائى يبين مدى الاتساق والثبات والترابط بين متغيرات البحث ككل أو متغيرات جزئية واحدة تمثلها فرض واحد أو هدف واحد وكذلك قيمة معامل إرتباط (Gronbach-Alpha) 0.80 وهى قيمة يستدل من خلالها على إمكانية الاعتماد على إجابات أفراد العينة وإمكانية الاعتماد على نتائج التحليل الإحصائى بعد ذلك تم إجراء تحليل لإجابات عينة البحث باستخدام البرنامج الإحصائى (SPSS) وعلى أساس طبيعة البحث وأساليب القياس ولاغراض التحليل تم إستخدام الاساليب الإحصائية التالية :

- الوسط الحسابى منسوباً للقيمة العظمى لمقياس ليكرت وتكون النتائج مقبولة إذا حازت على نسبة أعلى من 60% أى عندما يزداد الوسط الحسابى عن 3 درجات من مساحة

المقياس بالإضافة الى الانحراف المعياري والنسب المئوية لعمل تحليل أولى لاجابات
أفراد العينة .

- تحليل T (One Sample Test) لاختبار فرضية البحث

3- نتائج توزيع إستمارة الاستقصاء

- تم توزيع إستمارة الاستقصاء على عينة البحث وأسفرت نتائج التوزيع والفرز كما هو
موضح بالجدول أدناه .

جدول رقم (1)

توزيع قوائم الاستقصاء على أفراد عينة البحث

النسبة %	العدد	البيان
100%	75	قوائم الاستقصاء الموزعة
84%	63	قوائم الاستقصاء المستردة
16%	12	قوائم الاستقصاء غير المستردة
81%	61	قوائم الاستقصاء القابلة للتحليل

4- عرض وتحليل النتائج واختبار الفروض :

4-1 تحليل الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة البحث

4-1-1 توزيع أفراد عينة البحث حسب متغير التخصص

جدول رقم (2)
توزيع أفراد عينة البحث حسب التخصص

النسبة %	التكرار	التخصص
74%	45	محاسبة
11%	7	علوم مالية ومصرفية
7%	4	إدارة أعمال
8%	5	تمويل
100%	61	المجموع

يبين الجدول رقم (2) أن تخصص المحاسبة كان الأكثر بين أفراد عينة البحث إذ بلغت نسبة تخصص المحاسبة 74% وهذا يعطى مؤشر على أن الفئة المبحوثة كانت لها خلفية علمية مؤهلة للإجابة على أسئلة قائمة الاستقصاء وأن إجاباتهم لها مصداقية عالية فيما يخص موضوع البحث .

2-1-4 توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي

جدول (3)

توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي

النسبة%	التكرار	المؤهل العلمي
72%	44	بكالوريوس
13%	8	ماجستير
7%	4	دكتوراه
8%	5	شهادات مهنية
100%	61	المجموع

يبين الجدول (3) أن مؤهل البكالوريوس كان الأكثر بين أفراد عينة البحث إذ بلغت نسبة 72% ثم حملة الماجستير والدكتوراه بنسبة تقترب من 20% وهذا يدعم الاجابة عن أسئلة قائمة الاستقصاء لكون المستجيبين يمتلكون المؤهلات العلمية والعملية المناسبة .

3-1-4 توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة

جدول (4)

توزيع أفراد عينة البحث حسب متغير الوظيفة

النسبة%	التكرار	التخصص
24%	15	مراجع خارجي
20%	12	مراجع داخلي
25%	15	مستشار مالي
31%	19	مدير مالي
100%	61	المجموع

يبين الجدول رقم (4) أن الخبرة والتخصصات المطلعة على أثر الملكية العامة على جودة الارباح المحاسبية هي الاكثر بين أفراد العينة من المراجعين الخارجيين والمراجعين الداخليين والمديرين الماليين والمستشارين الماليين مما يعنى إحتكاك عينة البحث بالواقع العلمى والمهنى مما ينعكس إيجابا على صحة إجاباتهم على قائمة الاستقصاء .

4-1-4 توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة

جدول (5)

توزيع أفراد عينة البحث حسب متغير الخبرة

النسبة %	التكرار	الخبرة
18%	11	أقل من 5 سنوات
31%	19	5-10 سنوات
51%	31	أكثر من 10 سنوات
100%	61	المجموع

يبين الجدول رقم (5) أن الخبر أكثر من 10 سنوات هي الاكثر بين أفراد عينة البحث إذ بلغت النسبة 51% مما يعنى إحتكاك عينة البحث بالواقع العلمى والمهنى مما ينعكس إيجابا على صحة إجاباتهم على قائمة الاستقصاء .

2-4 عرض نتائج البحث الميدانية وإختبار الفروض

الاجابة عن أسئلة البحث :

السؤال الاول : هل أثرت الملكية العامة فى الشركات الخاصة على جودة الارباح المحاسبية المدرجة بالقوائم المالية لهذه الشركات؟

للإجابة على هذا السؤال الأول تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لعينة البحث إذ بلغت النسبة 51% مما يعنى إحتكاك عينة البحث بالواقع العملى والمهنى مما ينعكس إيجابا على صحة إجاباتهم على قائمة الاستقصاء .

جدول رقم (6) يوضح أثر الملكية العامة فى الشركات الخاصة على جودة الارباح المحاسبية

م	الاسئلة	الوسط الحسابى	النسبة المئوية	الانحراف المعيارى
1	X1	3,8361	77	0,897
2	X2	3,9016	78	0,86996
3	X3	3,9180	78	0,842
4	X4	3,2951	64	1,100
5	X5	4,1148	82	0,838
6	X6	3,8033	77	0,726
7	X7	3,6393	72	1,017
8	X8	3,0492	60	0,804
9	X9	3.3279	66	0,943
10	X10	3.2787	64	0,943
	المتوسط العام	3,6163	72	0,3652

يلاحظ من الجدول رقم (6) أن أفراد العينة يرون أن الملكية العامة فى الشركات الخاصة لها تأثير محدد على جودة الارباح حيث بلغ المتوسط الحسابى العام (3,616) وبنسبة مئوية 72% وقد حصلت الفقرة الخامسة التى تنص على أن تؤدى الملكية العامة فى الشركات الخاصة الى تخفيض حالة عدم التأكد لتكهنات الاحتيال والتضليل بالقوائم المالية على أعلى

نسبة موافقة حيث بلغ الوسط الحسابى للفقرة (4,114) وبنسبة مئوية 82% بينما جاءت الفقرة 8 التى تنص على أن " عدم إستثمار المال العام فى رأسمال الشركات الخاصة يودى الى تقليل فائدة المعلومات المحاسبية " على أدنى نسبة إجابة حيث بلغ الوسط الحسابى للفقرة (3,05) وبنسبة 61%

السؤال الثانى : هل يؤثر تشتت هيكل الملكية فى الشركات الخاصة على جودة الأرباح ؟
للإجابة على السؤال الثانى تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لعينة البحث حول أثر تشتت الملكية فى الشركات الخاصة على جودة الأرباح .

جدول رقم (7) يوضح أثر تشتت الملكية فى الشركات الخاصة على جودة الأرباح

م	الاسئلة	الوسط الحسابى	النسبة المئوية	الانحراف المعياري
1	X1	3,9344	78	0,946
2	X2	3,4426	68	0,940
3	X3	4,0492	80	0,643
4	X4	3,6066	72	0,861
5	X5	3,9344	74	0,806
6	X6	3,4590	68	1,245
7	X7	2,9836	58	0,846
8	X8	3,9508	78	0,902
9	X9	3,9344	78	0,749
10	X10	3,9180	78	0,198
	المتوسط العام	3,709	74	0,4178

يلاحظ من الجدول رقم (7) أن أفراد العينة ترى أن هناك علاقة عكسية بين مستوى تشتت الملكية وجودة الأرباح حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لفقرة الفرض الثاني (3,70) ونسبة مئوية (74%) وقد حصلت الفقرة الثالثة التي تنص على يعد تركيز الملكية في رأسمال الشركات الخاصة أداة مناسبة لمواجهة حالة عدم التأكد التي يتعرض لها المحاسبين على أعلى نسبة موافقة حيث بلغ الوسط الحسابي للفقرة (4,05) ونسبة مئوية 81% بينما جاءت الفقرة السابعة والتي تنص على " يعتبر تشتت الملكية في رأسمال الشركات الخاصة مفيدا في زيادة جودة الأرباح . " على أدنى إجابة حيث بلغ الوسط الحسابي للفقرة (2,98) ونسبة 60% .

ثانيا : إختبار الفروض:

الفرض الاول : هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين زيادة الملكية العامة في ملكية الشركات الخاصة وجودة الأرباح المحاسبية لهذه الشركات .

لاختبار متغيرات الفرض الثاني تم استخدام One Sample T-test لاجابات عينة البحث والخاصة بفقرات الفرض الاول والجدول رقم (9) يوضح النتائج التي تم التوصل اليها لفقرات الفرض الاول مجتمعة .

جدول رقم (9) : إختبار One Sample T-test لفقرات الفرض الثاني

الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	مستوى الاختلاف	درجة الحرية
3,709	0,417	13,269	0,00	0,709	60

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية لفقرات الفرض الثاني وهي معنوية عند مستوى 00,0 مما يعني أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين زيادة نسبة الملكية العامة في رأسمال الشركات الخاصة وجودة الأرباح المحاسبية لهذه الشركات لذا يقبل الفرض الثاني وبمستوى ثقة 95% .

الفرض الثانى : هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تشتت هيكل الملكية فى الشركات الخاصة و جودة الارباح فى هذه الشركات .

لاختبار متغيرات الفرض الاول تم إستخدام **One Sample T-test** لاجابات عينة البحث والخاصة بفقرات الفرض الاول والجدول رقم (8) يوضح النتائج التى تم التوصل اليها لفقرات الفرض الاول مجتمعة .

جدول رقم (8) : إختبار **One Sample T-test** لفقرات الفرض الاول

الوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	قيمة T	مستوى الدلالة	مستوى الاختلاف	درجة الحرية
3,616	0,365	13,181	0,00	0,616	60

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية لفقرات الفرض الاول وهى معنوية عند مستوى 0,00 مما يعنى أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تشتت هيكل الملكية فى الشركات الخاصة و جودة الارباح فى هذه الشركات لذا يقبل الفرض الاول وبمستوى ثقة 95% .

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

1- خلص الباحث من الإطار النظرى للبحث بأن محددات هيكل الملكية تتمثل فى خمس أنواع هى الملكية الادارية والملكية العائلية والملكية الفردية وتشتت الملكية وتركزها والملكية العامة ويعتبر إستثمار المال العام فى هيكل الملكية فى الشركات الخاصة من أهم العوامل التى تؤثر على جودة الارباح فى هذه الشركات حيث يوجد هناك أثر إيجابى للملكية العامة باعتبارها أحد أليات حوكمة الشركات على إختيار إدارة الشركات الخاصة للسياسات

المحاسبية فى ضوء مفهوم الحيطة والحذر المحاسبى الذى تتبناه مؤسسات وهيئات الملكية العامة وتتمثل .

2- إتضح من الاطار النظرى للبحث أنه كلما زادت نسبة الملكية العامة فى رأسمال الشركات الخاصة كلما زاد مستوى جودة الارباح التى تتضمنها القوائم المالية لهذه الشركات وذلك نتيجة الدور الرقابى الذى يمكن أن تمارسه مؤسسات الملكية العامة داخل تلك الشركات وذلك من خلال مشاركتها فى الجمعية العامة للشركة أو وجودها ضمن تشكيل مجلس الادارة وتفعيل دور لجنة المراجعة داخل المجلس .

3- عندما تكون الملكية مركزة، يمكن أن يؤدي كبار حملة الأسهم الدور المهم في الإشراف والرقابة على الإدارة الأمر الذى يحد من دوافع الإدارة نحو خداع السوق من خلال تبني بعض الممارسات التى تؤدي إلى المغالاة فى الربح فى الفترة الحالية على حساب الفترات المستقبلية وبالتالي يزيد من مستوى جودة الارباح المحاسبية .

4- أكدت نتائج الدراسة الميدانية ما توصل إليه الباحث فى الإطار النظرى للبحث من حيث أن هناك علاقة طردية بين زيادة نسبة الملكية العامة فى رأسمال الشركات الخاصة (المتغير المستقل) وبين زيادة مستوى جودة الارباح فى القوائم المالية لهذه الشركات (المتغير التابع) حيث بلغ المتوسط الحسابى العام (616,3) وبنسبة مئوية 72%.

5- تلاحظ ضعف مساهمة المال العام فى رأسمال الشركات الخاصة مما يؤثر سلبا على مستوى جودة القوائم المالية ويلقى بظلاله سلبا على سوق الاوراق المالية المصرى وبالتالي لا يحفز على جذب الاستثمارات الى مصر .

ثانيا : التوصيات

1. تحفيز المؤسسات المالية المحلية (البنوك - شركات التأمين - صناديق الاستثمار) على الاستثمار فى الشركات الخاصة بما يلزم إدارة هذه الشركات على تطبيق مفهوم الحيطة والحذر عند اختيار السياسات المحاسبية عند إعداد القوائم المالية لهذه الشركات .

2. العمل على جذب المؤسسات المالية العالمية الى السوق المصرى وذلك لتقديمها خدمات مالية متطورة تشجع عملاء هذه المؤسسات على الاستثمار فى الشركات الخاصة المصرية بما يزيد من مستوى جودة الارباح المحاسبية .

3. العمل على تطوير النظام المصرفى المصرى وتطوير التشريعات القانونية المرتبطة بهيئة سوق المال ومناخ الاستثمار لجذب المؤسسات المالية المحلية والعالمية للاستثمار فى رأسمال الشركات الخاصة بما يلزمها باختيار الطرق والسياسات المحاسبية فى ضوء مفهوم الحيطة والحذر وبما يحقق زيادة مستوى جودة الارباح المحاسبية فى تلك الشركات الخاصة .

المراجع

1. Katz, S., 2009, "Earnings Quality and Ownership Structure: The Role of Private Equity Sponsors Sharon P. Katz", *The Accounting Review*, (Vol. 84, No. 3), PP 623–658.

2. Chambers, 1995, *An Accounting Thesaurus, 500 Years of Accounting*, (Elsevier Science).5) Chau, G., and S., Gary (2010), "Family Ownership, Board Independence and Voluntary.

3. د. على عبد الجابر الحاج على اسماعيل، "العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي لحوكمة الشركات وجودة التقارير المالية" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، كلية الاعمال، سنة 2010.

4. د. سوزي أبو علي ومأمون الدبعي ومحمد أبونصار، "أثر جودة الأرباح المحاسبية في تكلفة حقوق الملكية طبقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية"، *المجلة الاردنية في إدارة الاعمال*، المجلد 7، العدد 1، العدد 1، سنة 2011.

5. د. سمية لزغم، "أثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، سنة 2012.

6. د. علي يوسف، "أثر محددات هيكل ملكية المنشأة في تحفظ التقارير المالية - دراسة تطبيقية"، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد 28 - العدد الأول- 2012*.

7. Anis JARBOUI, An empirical examination of the relationship between board of director composition, ownership structure and accounting conservatism, *International Journal of Economics, Finance and Management Sciences*, 2013; 1(6): 273-284.

8. Mohammad Alipour, An Analysis of the Earnings Quality of Iranian Public and Private Firms, Islamic Azad University, Khalkhal branch, Iran,2014.
9. Choi , y ; O,Hanlon , J and Pope , P " Conservative Accounting and Linear Information Valuation Models " , Contemporary Accounting Research vol.23 , 2006 , pp.73-106.
- 10.Lennox, C., 2005, Management Ownership and Audit Firm Size, Contemporary Accounting Research (Vol. 22 No. 1), PP1–23
- 11.Lim, R., 2006, "The Relationship between Corporate Governance and Accounting Conservatism: Australian Evidence", Working Paper, Macquarie University.
- 12.Silva, F., and N., Majluf, 2008, "Does family ownership shape performance outcomes?", Journal of Business Research, (Vol. 61), PP 609–614 .
- 13.Lskavyan, V., and M, Spatareanu, 2011, Shareholder Protection, Ownership Concentration and FDI", Journal of Economics and Business, (Vol. 63), PP 69–85,
- 14.Velury , U and Jenkins , D " Institutional Ownership and The Quality of Earnings " Journal of Business Research , vol.59 , 2006 , pp.1043-1051.
- 15.Obeidat, M. (2003). The effect of conservatism on the relevance and Reliability of accounting information. A doctor Degree Thesis, Amman Arab University.
16. د. سمير كامل محمد عيسى، أثر جودة المراجعة على عملية إدارة الأرباح مع دراسة تطبيقية. لد: 45 ، الإسكندرية، مصر، جويلية 2008، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد: 2، ا . 2008،ص13 .

17. Ball , R and Shivakumar , L " Earnings Quality in UK Private Firms :Comparative Loss Recognition Timeliness " , Journal of Accounting and Economics , vol.39 , 2005 , pp.83-128.
18. د. عبد الفتاح أحمد على خليل " التأسيس العلمي لمفهوم وقياس التحفظ المحاسبي المحاسبي 18. في ضوء الإتجاهات المعاصرة للفكر المحاسبي " ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، كلية التجارة جامعة القاهرة فرع بنى سويف ، العدد الثانى ، . ٧٨٦ -٢٠٠٣ ، ص ص ٧٣٠ .
19. Lobo, G. & Zhou, J. (2006). Do conservatism in financial reporting increase after Sarbanes-Oxley Act? Initial evidence. Accounting Horizons, vol.20, pp.57-73.
- 20- Farinha, J. & Moreira, A. (2007). Dividends and Earnings Quality: The Missing Link? Working Paper, University of Porto.
- 21- Dechow, P., & Schrand, C. (2004). Earnings Quality. The Research Foundation of CFA Institute.
- 22- Altamuro, J., & Beatty, A. (2006). Do Internal Control Reforms Improve Earnings Quality?. Working Paper, www.ssrn.com.
- 23- De-jun, WU. (2009). What are affecting earnings quality: A summarization. Journal of Modern Accounting and Auditing, 5(5): 53-58.
- 24- Barth, M., Landsman, W., & Lang M. (2008). International accounting standards and accounting quality. Journal of Accounting Research, 46(3) 467-498.
- 25- Wang Bing. (2007). Did independent director supervise: A study from the angle of earnings quality of listed Chinese companies. Finance Research, (1), 109-121

26- Lee, K., Lev, B., & Yeo, G. (2007). Organizational structure and earnings management. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 293-331.

27- Tong Y., & Wang H. (2007). Transactions among related parties, control income X4 and earnings quality. *Accounting Research*, (4), 75-82.

28- Teitel, K., & Machuga, S. (2010). The Interaction of Audit Firm Quality and the Mexican Code Of Best Corporate Practices On Earnings Quality. *Review of Business Research*, 10(1): 32-40.

29- Altamuro, J., & Beatty, A. (2006). Do Internal Control Reforms Improve Earnings Quality?. Working Paper, www.ssrn.com.

30- Givoly, D., Hayn, C., & Katz, S. (2010). Does Public Ownership of Equity Improve Earnings Quality? *The Accounting Review*, 85(1): 195-225.

31- Schroeder . R. G , Clark . W, and Colhey . M " Financial Accounting" Theory & Anolysis , John Wiley & Sons . Inc 7th. ed. U.S.A. 2001.

32- د. حسن يحيى الساكنى " ادارة الارباح وتأثيرها في جودة المعلومات المحاسبية" رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد ، 2010

33- <http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad>

34- Velury , U ; Reisch , J and O,Reilly , D " Institutional Ownership and the Selection of Industry Specialist Auditors " , *Review of Quantitative Finance and Accounting* , vol.21 , 2003 , pp.35-48.

35- Ahmed , A ; Duellman , S and Abdel-Meguid , A " Equity Incentives ,Corporate Governance , and Earnings Management " , Working Paper,[www.ssrn . com](http://www.ssrn.com). 2008.

- 36- Markarian , G and Bricker , R " Institutional Investors and Insider Trading Profitability " , Working Paper , www.ssrn.com . 2008**
- 37- Koh , P " On the Association Between Institutional Ownership and Aggressive Corporate Earnings Management in Australia " , The British Accounting Review , vol.35 , 2003 , pp.105-128.**
- 38- Balsam , S ; Bartov , E and Marquardt , C " Accruals Management ,Investor Sophistication and Equity Valuation : Evidence From 10-Q Filing " , Journal of Accounting Research , vol.40 , 2002 , pp.987-1**

ملحق البحث

قائمة الاستقصاء

تعد هذه القائمة جزءاً من بحث بعنوان:

العلاقة بين إستثمار المال العام و جودة الارباح المحاسبية فى الشركات ذات الملكية الخاصة "

وتهدف قائمة الاستقصاء إلى:

1. التعرف على آراء المديرين الماليين والمستشارين الماليين والمراجعين الخارجيين

بمكاتب المراجعة والمراجعين الداخليين فى مصر بشأن أثر الملكية العامة فى رأسمال

الشركات الخاصة المدرجة فى سوق الاوراق المالية على جودة الارباح المحاسبية .

2. التعرف على آراء المديرين الماليين والمستشارين الماليين والمراجعين الخارجيين

بمكاتب المراجعة والمراجعين الداخليين فى مصر بشأن أثر تشتت الملكية فى الشركات

الخاصة على جودة الارباح .

3. التعرف على آراء المديرين الماليين والمستشارين الماليين والمراجعين الخارجيين

بمكاتب المراجعة والمراجعين الداخليين فى مصر بشأن اثر الملكية العامة فى رأسمال

الشركات الخاصة المدرجة فى سوق الاوراق المالية على القرارات الاستثمارية .

وحيث أن قيمة البحث العلمي في ربطه بالواقع العملي، لذا يأمل الباحث أن تكون

الإجابات واضحة وصریحة بما يساعد على تحقيق الهدف من البحث. وأحيطكم علماً بأن هذه

الإجابات لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

وأخيراً أشكر لكم حسن تعاونكم ومساهمتمكم الفعالة في هذه الدراسة.

الباحث

بصفتك من مستخدمي القوائم المالية في مصر، المطلوب إبداء رأيك في كل عبارة من العبارات

التالية مع وضع الأهمية النسبية لكل عبارة وفقاً للدليل التالي:

(5) أوافق جداً، (4) أوافق ، (3) أوافق إلى حد ما.

(2) غير موافق إلى حد ما. (1) غير موافق.

م	الاسئلة	5	4	3	2	1
1	تؤدي الملكية العامة في الشركات الخاصة الى تحسين جودة الارباح .					
2	تؤدي الملكية العامة في الشركات الخاصة الى الحد من قدرة الادارة على سوء إستخدام السياسات المحاسبية بما يهدد مستقبل الشركات .					
3	تقلل الملكية العامة في الشركات الخاصة من التحيز غير المرغوب فيه من جانب الادارة الى الاطراف ذو العلاقة داخل الشركة .					
4	تحد الملكية العامة في الشركات الخاصة من قدرة إدارة هذه الشركات في تبني سياسات إدارة الارباح .					
5	تؤدي الملكية العامة في الشركات الخاصة الى تخفيض حالة عدم التأكد لتكهنات الاحتيال والتضليل بالقوائم المالية.					
6	التعديلات التي تضمنها قانون اوكسلي تدعم بشكل كبير جودة الارباح .					
7	تؤدي الملكية العامة في الشركات الخاصة الى تحسين المراقبة على الشركات.					

					عدم إستثمار المال العام فى رأسمال الشركات الخاصة يودى الى تقليل فائدة المعلومات المحاسبية	8
					زيادة حالة الغش والتلاعب فى القوائم المالية للشركات الخاصة كانت سببا ودافعا قويا فى ميل مستخدمي القوائم المالية لاستثمار المال العام فى رأسمال الشركات الخاصة .	9
					تؤدى الملكية العامة فى الشركات الخاصة الى زيادة منفعة وملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية لمستخدمى القوائم المالية .	10

1	2	3	4	5	الاسئلة	م
					إن وجود تركيز في الملكية قد يعمل على تخفيض التضارب في المصالح بشكل عام.	1
					إن تشتت الملكية الادارية يودى الى زيادة تكاليف الوكالة	2
					يعد تركيز الملكية فى رأسمال الشركات الخاصة أداة مناسبة لمواجهة حالة عدم التأكد التي يتعرض لها المحاسبين .	3
					يؤدى تركيز الملكية فى رأسمال الشركات الخاصة إلى مخرجات محاسبية تمتاز بالكفاءة.	4
					يؤدى تركيز الملكية فى رأسمال الشركات الخاصة الى زيادة درجة الشفافية والافصاح داخل تلك الشركات .	5

					6	يؤدي تركيز الملكية في رأسمال الشركات الخاصة الى تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات المحاسبية بين إدارة الشركة ومستخدمي القوائم المالية .
					7	يعتبر تشتت الملكية في رأسمال الشركات الخاصة مفيدا في زيادة جودة الارباح .
					8	إن نسبة ملكية الإدارة قد يكون لها تأثير عكسي على حجم تكاليف الوكالة
					9	نتيجة الإنهيار المفاجيء لمجموعة من الشركات العالمية ظهرت الحاجة لتركز الملكية في الشركات الخاصة للعمل على تحسين جودة الارباح .
					10	إذا قامت الملكية العامة بأعمال الرقابة فإن ذلك يؤدي الى زيادة مستوى جودة الارباح .
						المتوسط العام

The impact of public investment on the quality of financial statements in private sector companies.

Abstract

The business environment is characterized by the continuous development of various financial operations, which has resulted in high levels of challenge and complexity as well as sudden financial collapses and non-compliance with ethical standards and professional codes of conduct that have had a direct impact on weakening the confidence in accounting especially as a source of these crises.

The private ownership of the selection of policies and accounting alternatives that achieve their own motives, which negatively affect the quality of profits and lead to the adoption of incorrect decisions to focus on the amount of profits without focusing on quality.

The aim of the research is to identify the impact of the contribution of public funds in the private equity companies listed on the stock exchange on the quality of the accounting profits of these companies.

The most important results of the research are that the investment of public money in private companies is one of the most important factors affecting the quality of profits in these companies. There is a positive effect of the structure of ownership in the capital of private companies on the choice of accounting policies in the light of the concept of prudential accounting adopted by institutions and bodies Public ownership In addition, the higher the proportion of public ownership in the capital of private companies, the higher the level of quality of profits included in the financial statements of these companies, due to the

supervisory role that can be practiced by public property institutions within these companies, General Yeh of the company or within the Audit Committee